الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس - بالمدية -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الموضوع:

المنحى التداولي في الخطاب الأصولي
جهود محمد محمد علي يونس -أنموذجا-

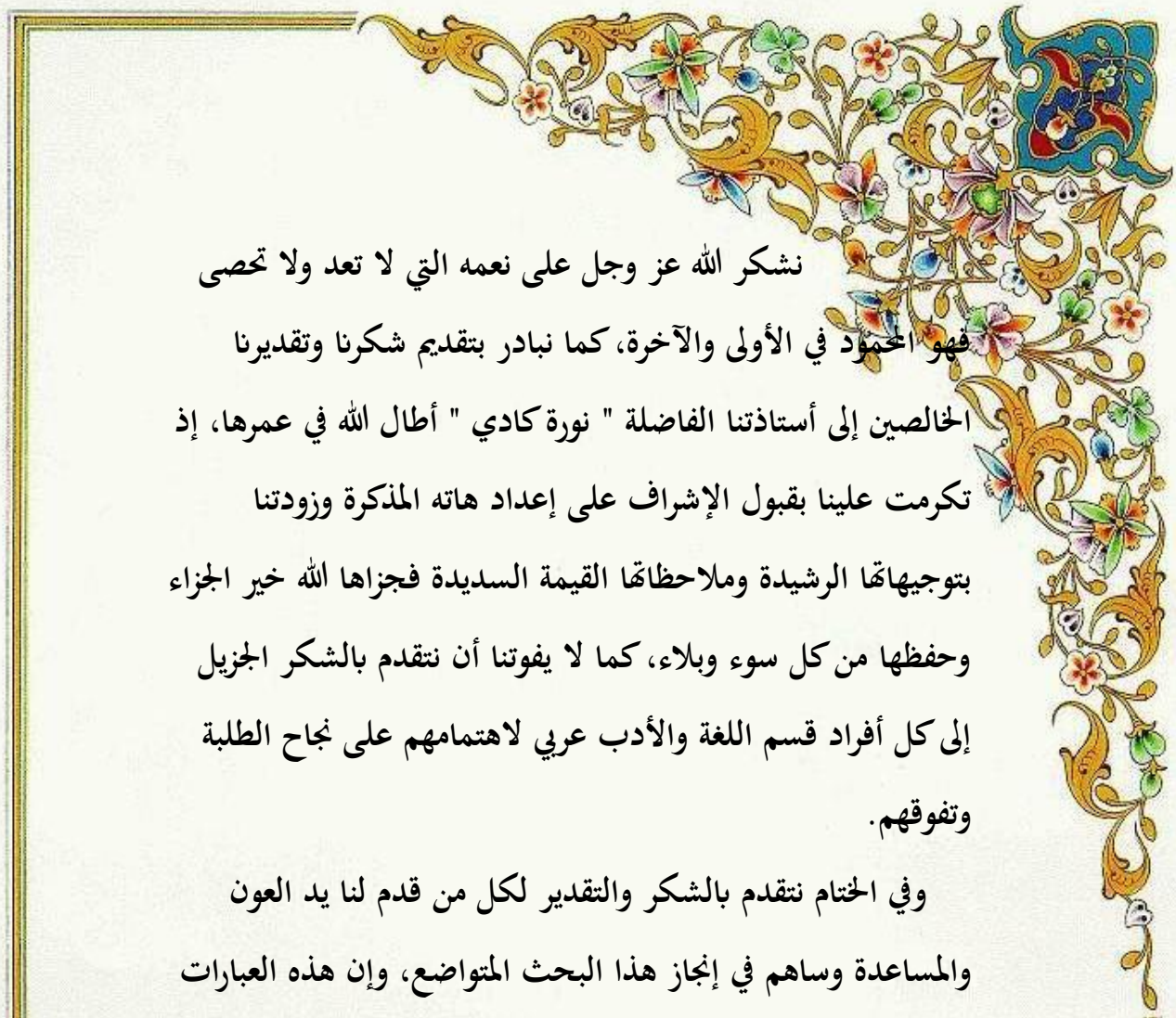
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب عربي
تخصص: لسانيات الخطاب

من إعداد الطالبين:
- سليم سعودي
- سعيد بوذيبة

تحت إشراف:
د. نورة كادي

السنة الجامعية: 2020-2021م


بسم الله الرحمن الرحيم



نشكر الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى فهو المحمود في الأولى والآخرة، كما نبادر بتقديم شكرنا وتقديرنا الخالصين إلى أستاذتنا الفاضلة " نورة كادي " أطال الله في عمرها، إذ تكرمت علينا بقبول الإشراف على إعداد هاته المذكرة وزودتنا بتوجيهاتها الرشيدة وملاحظاتها القيمة السديدة فجزاها الله خير الجزاء وحفظها من كل سوء وبلاء، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أفراد قسم اللغة والأدب عربي لاهتمامهم على نجاح الطلبة وتفوقهم.

وفي الختام نتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة وساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع، وإن هذه العبارات غير وافية بحق أصحاب الفضل علينا فما حالنا إلا كحال القائل:

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة *** أغلى من الشكر عند الله في الثمن

أخلصتها لكم من قلبي مهذبة *** شكرا على صنع ما أوليتم من حسن

إهداء

إلى أفصح العرب خاصة والناس عامة على مر الدهور

إلى الصادق الأمين المسامح الكريم إلى من كان القرآن روحه التي يحي بها و عينه التي يرى بها ولسانه الذي ينطق به إلى أخر الأنبياء المبعوث للأمم أجمعين

إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من حملتني وهنا على وهن

إلى سندي وسفراء دربي وعنوان بهجتي، والذين قال فيهما الرحمان: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الإسراء الآية –24–

وإلى الظل في الإشراف والنور في التوجيه أستاذتي الفاضلة الكريمة "نورة كادي" أطل الله في عمرها

إلى كل أساتذتي الأفاضل خلال كل الأطوار الدراسية إلى كل زملائي وزميلاتي في درب العلم والمعرفة عبر كل الأطوار التعليمية وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة (أهدي ثمرة جهدي)

*سليم سعودي *

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/

إهداء

إلى ملاكي في الحياة.

إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني...ألف قبلة على قدميك يا أمي الغالية "ميرة "

إلى من علمتني العطاء دون انتظار .

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.

إلى ذلك الذي مازالت عيناه تصنعني حتى اللحظة والدي العالي "يحي"

إلى فلذة كبد أخي "إبراهيم ولقمان وسجود"

إلى جميع إخوتي وأصدقائي في الدراسة "محفوظ وبن عيسى وبوعلام وسليمة وآخرون

وأخي الغالي سليم"

سعيد بوذيبة

MY HOUSE ON WEB
http://www.myhouseonweb.eu/


مقدمة

إن إمعان النظر في الفكر اللغوي القديم، يظهر لنا العناية البالغة التي أولاها اللغويون العرب للبعد الاستعمالي للغة، وكذا حرصهم الشديد على تتبع حركية المعنى وتقلباته المستمرة رجاء كشف مقاصد الخطاب من جهة، وبين تنوع دلالته وخروجها عن حدود المعاني الظاهرة إلى معاني فرعية تقتضيها الظروف المحيطة بالخطاب من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي انبنت على فكرة أساسية مفادها أن علماء اللغة العرب القدامى، وبخاصة أصول الفقه، لم يتوقفوا عند حدود النص اللغوي في فهم قصد المتكلم، بل تعدوه إلى جوانب كثيرة، تعد في صميم البحث التداولي، كالاهتمام بالمتكلم والمخاطب ومكان وزمان التخاطب، وكل ما يحيط بالعملية التخاطبية، وقد وسع علماء الأصول أفق النظر للخطاب اللغوي، فجعلوا الخطاب نصا لغويا مفتوحا، واستطاعوا بعد ذلك أن يحددوا المعنى المراد بدقة كبيرة، مستعملين لهذا الغرض أدوات شتى، كتأويل النصوص وحمل بعضها على خلاف ظاهرها، وكذا استحضار جميع مكونات الخطاب اللغوية والسياقية، وهو ما فتح أفقا أوسع للدراسات النصية المتكاملة من وجهة نظر تداولية.

إن اهتمام التداولية بأقطاب العملية التواصلية كالسياق و كل ما يحيط بعملية التخاطب، وتركيزها على الجانب الوظيفي للغة، قد أمد الدرس اللساني العربي الحديث بإمكانات كبيرة، يمكن - لو استثمرت - أن تؤسس لنظرية لسانية عربية، تزاوج بين مناهج البحث اللساني القديمة والحديثة.

إن اجتماع هذه القضايا في الفكر الأصولي التراثي، يزيدنا إيمانا بوجوب ربطه بالإنجازات التداولية، و يدفعنا إلى نقل هذا الإرث من حيز التاريخ إلى فضاءات التنظير اللساني العالمي، ومن ثم وضع هذا النتاج التراثي في سياقه العلمي الراهن، غير مغفلين لخصوصية كل منجز ولا لظروف ودواعي النشأة.

ولما كان لزاما على الباحث اختيار موضوع مناسب للكتابة فيه، فقد رأينا أن يكون موضوع دراستنا حول (المنحى التداولي في الخطاب الأصولي، من خلال جهود محمد محمد علي يونس -انموذجا-).

وللإحاطة بهذا الموضوع من كل جوانبه، قمنا بطرح الإشكاليات التي شكلت مرتكز البحث وأهمها:

- ما مفهوم التداولية؟
- ما الأصول الفلسفية للسانيات التداولية؟
- ما هي مباحث الدرس التداولي؟
- ما المقصود بالخطاب الأصولي؟
- ما ملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي ؟ (عند الأصوليين).

وللإجابة على هاته التساؤلات فقد أنجزنا بحثنا الموسوم: (بالمنحى التداولي في الخطاب الأصولي من خلال جهود محمد محمد علي يونس -انموذجا-).

و من أبرز أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

- إيماننا به.
- وكذلك خدمة للغة العربية التي هي لغة القرآن وأهل الجنان.
- إلى جانب حبنا للغة العربية، ورغبة للإبحار في علومها والنهل من فيض معانيها.

وكان من أهداف هذه الدراسة معرفة:

- الآليات المعتمدة في تأويل النصوص عند الأصوليين.

- معرفة ملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي، وكذا الوقوف على جهود محمد محمد علي يونس.

وقد اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي، والذي رأيناه الأنسب لمثل هذه المواضيع، كما أنه يعتبر الطريقة المثلى التي تمكننا من ضبط المفاهيم، وكذا إبراز قضايا التداولية في الخطاب الأصولي، ثم تحديدها باعتبار أن موضوع الخطاب الأصولي موضوع يتطلب تحليلا وصفيا.

أما أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي.**
- خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.**
- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية.**
- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية.**

كما اقتضت طبيعة البحث، ومادته العلمية، أن ينتظم في مقدمة وفصلين وخاتمة فأما المقدمة فتناولنا فيها تمهيدا وطرحا للإشكالية، وعنوان البحث، وكذا أسباب اختيارنا للموضوع، وكذا أهداف الدراسة، والمنهج المتبع، إضافة إلى خطة البحث حيث أننا قمنا بتقسيم هاته الأخيرة إلى: مدخل وفصلين وخاتمة.

فأما المدخل فقد تطرقنا فيه إلى ضبط بعض المفاهيم المختلفة، كالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للتداولية، وكذا الوقوف على الأصول الفلسفية لها، ومباحث الدرس التداولي، وعلاقة التداولية بالعلوم الأخرى.

وأما الفصل الأول هو الآخر تطرقنا فيه إلى ضبط بعض المفاهيم، كمفهوم الخطاب وكذا أهم مميزات وقوانين الخطاب، والمقصود بالخطاب الأصولي، وملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي.

وأما الفصل الثاني وهو الجزء التطبيقي والذي جاء تحت عنوان **"الأبعاد التداولية في كتاب المعنى وظلال المعنى"** لصاحبه محمد محمد علي يونس وقد قمنا بتقسيمه إلى عنصرين: فأما العنصر الأول فقد تناولنا فيه أهم أعمال وجهود ومؤلفات محمد محمد علي يونس وأما العنصر الثاني فقد تناولنا فيه أهم الظواهر التداولية في كتاب **" المعنى وظلال المعنى ".**

ويتلو كل هذا خاتمة، وفيها تمت الإشارة إلى النتائج المتوصل إليها في كل فصل من الفصول.

ومما يستلزمنا ذكره هو أنه قد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء دراساتنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- صعوبة ضبط بعض المفاهيم لاختلاف تعريفها بين العلماء.
- إضافة إلى صعوبة الجانب التطبيقي، نظرا لمجهودات محمد محمد علي يونس الكثيرة.

وفي الختام نقول إن لهذا الموضوع متعة البحث، خاصة لأنه يخدم لغة القرآن.

وأخيرا فما كان من صواب فمن الله -سبحانه وتعالى- ومن إرشادات أستاذتنا الكريمة "نورة كادي "حفظها الله وما كان من خطأ أو تقصير، فمن أنفسنا ومن الشيطان.

وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم وحده لا شريك له عليه توكلنا وإليه نتوب.

مدخل

التداولية: (المفهوم، الأصول، التطور، مجالات البحث)

1- مفهوم التداولية.

2- الأصول الفلسفية للسانيات التداولية.

3- مباحث الدرس التداولي.

4- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى.

مدخل التداولية: (المفهوم، الأصول، التطور، مجالات البحث)

- أولا: مفهوم التداولية:

- **المفهوم اللغوي (المعجمي):**

تذهب جل المعاجم العربية على أن الجذر اللغوي لمصطلح التداولية هو الفعل الثلاثي دول فقد ورد مثلا في أساس البلاغة للزمخشري: « دول دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، ودال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكرة لهم عليه، وعن الحجاج: أن الأرض ستدال منا كما أذن منها، وفي مثل: يدال من البقاع كما يدال من الرجال، وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر وأديل المسلمين يوم أحد، واستدلت من فلان لأدال منه، واستدل الأيام: استعطفها، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم، والدهر دول وعقب ونوب، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه: يراوح بينهما، وتقول دواليك: أي دالت لك الدولة كرة بعد كرة، وفعلنا ذلك دواليك: الكرات بعضها في أثر بعض ».[1]

ونجد أيضا في المعجم الوسيط: « أدال الشيء جعله متداولا، وفي حديث وفد ثقيف: ندال عليهم ويدالون علينا، داول كذا بينهم جعله متداولا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، ويقال داول الله الأيام بين الناس: أدارها وصرفها، وفي التنزيل العزيز وتلك الأيام نداولها بين الناس ، دول دالا: كتبها، اندال القوم تحولوا من مكان إلى مكان، تداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وهذه مرة ».[2]

والإدالة الغلبة « يقال اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه »[3]، إذا فالمعنى الأقرب للجذر (دول) لا يخرج عن مدلول التحول والتبدل ومعاني اللغة تتحول وتتغير وتتقلب بحسب

---

[1]- أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 1998م، ص: 303.

[2]- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004م، ص: 304.

[3]- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، المجلد 04، دار الملايين، ط1، القاهرة، 1904م، ص: 1700.

استعمالها واستخدامها.

« دول: الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان ، والآخر يدل على ضعف واسترخاء، اندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض ».[1]

وما يمكن ملاحظته هو أن أغلب المعاجم العربية تحصر دلالة الفعل (دول) بين التحول والتبدل، سواء من مكان إلى مكان أو من حال إلى حال أخرى، مما يقتضي ذلك وجود أكثر من طرف واحد مشترك في فعل التحول والتغير والتبادل والتناقل، وهذا ما نجده في اللغة، إذ أن معاني هاته الأخيرة متغيرة وغير مستقرة.

كما نجد أن مصطلح التداولية قد ورد ذكره في القرآن الكريم، بعدة معاني منها قوله تعالى: « **مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ** ».[2]

ومعنى قوله تعالى « **لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ:** » قيل الدولة بالضم: ما يتداوله الناس بينهم، وبالفتح: الظفر في الحرب، وقيل أيضا الدولة بالضم: انتقال النعمة من قوم إلى قوم، وبالفتح: الاستيلاء والغلبة، وقيل بالضم: مثل العارية: يقال اتخذوه دولة: يتداولونه بينهم، وبالفتح: من دال عليهم الدهر دولة، ودالت الحرب بهم، وقيل يكونان جميعا في الحرب والمال ».[3] إذن فمعنى لفظة (دول) تتمحور حول حول التغير والانتقال من حال إلى حال.

---

[1]- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، ج2، دار الجيل، ط2، 1991م، ص: 314.

[2]- سورة الحشر، الآية: 07.

[3]- المنتجب الهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (إعراب، معان، قراءات)**، تح: محمد نظام الدين الفتيح، ج6، (من أول سورة الذاريات إلى آخر سورة الناس)، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، 2002م، ص: 124.

كما وردت أيضا في قوله تعالى « **إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ** ».[1]

« قيل والمراد بالأيام: أوقات الظفر والغلبة، ونداولها: نصرفها، فيقال دالت الأيام بينهم أي: دارت والله يداولها بينهم، يديل تارة لهؤلاء، وتارة لهؤلاء ».[2] وما يمكن الوصول إليه هو أنه من معاني الجذر اللغوي (دول) هو التحول والانتقال والتبادل، وهذا ما نجده في اللغة بصفة عامة.

- **المفهوم الاصطلاحي:**

يعود استعمال مصطلح التداولية إلى الفيلسوف "شارلز موريس" انطلاقا من عنايته بتحديد الإطار العام لعلم العلامات أو السيميائية من خلال تمييزه بين ثلاث فروع وهي:

- النحو أو التراكيب (Syntax): وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها البعض.
- والفرع الثاني الدلالة (Semantic): وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات.
- والفرع الثالث التداولية (Pragmatics): وهي دراسة علاقة العلامات بمستعمليها وبمؤوليها.[3]

إذا ما يمكن استخلاصه هو أن التداولية في تعريف عام لها يمكن القول على أنها دراسة الاتصال اللغوي في السياق، أي دراسة أثر السياق في بنية الخطاب ومرجع رموزه اللغوية

---

[1]- سورة آل عمران، الآية: 140.

[2]- المنتجب الهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (إعراب، معان، قراءات)**، ج2، ص: 135.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004م، ص: 21.

ومعناه كما يقصد المرسل.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية، وتشكيكهم في جدواها، فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تعرف: « بأنها علم استعمال اللغة، وقد نقول في تعريفها: بأنها نسق معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية ».[1] فمعالجة الألفاظ وفهم الخطابات لا يكون إلا بمراعاة السياق، « والبعد التداولي يتمحور حول علاقة العلامات بالناطقين بها وبالمتلقي، و بالظواهر النفسية، والحياتية، والاجتماعية، المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها ».[2]

تعتبر اللسانيات التداولية إذن تخصص لساني، يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية، في صلب أحاديثهم و خطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى، بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث، وبناء على ما تقدم يمكن القول كذلك بأن اللسانيات التداولية إنما هي لسانيات الحوار، أو الملكة التبليغية، أي ما يعرف ب compétence de communicator، التي تقابل الملكة اللغوية الصرفة compétence كما حددها تشو مسكي* بمعنى أن اللسانيات التداولية تعالج خطاباتنا اليومية التي تدور بيننا وفق شروط مقامية.

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **التداوليات علم استعمال اللغة**، عالم الكتب الحديث، ط2، اربد، الأردن، 2014م، ص: 32.

[2]- خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، بيت الحكمة، ط1، العلمة، الجزائر، 2009م، ص: 67.

* نعوم تشو مسكي ولد في 07 ديسمبر 1928م، فيلا دلفيا، بنسلفانيا، وهو أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي إضافة إلى أنه عالم إدراكي وعالم بالمنطق، ومؤرخ، وناقد، وناشط سياسي، ويوصف أيضا بأنه أبو اللسانيات الحديثة كما يعد شخصية رئيسية في الفلسفة التحليلية، درس في جامعة هارفرد، تخصص لسانيات، 1951-1955م، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

- **ثانيا: الأصول الفلسفية للسانيات التداولية**

- **نشأة ومسار التفكير التداولي :**

« كانت بعض جوانب التداولية قبل عام 1957م، تمارس من غير أن تدرس، دراسة منهجية دقيقة فقد ظهرت إشارات متفرقة، عند بعض اللسانيين مثل " دي سوسير" عندما قسم اللغويات إلى لغويات داخلية، ولغويات خارجية، بلحاظ أن الأولى هي بمثابة دراسة محايدة للغة، في حين أن اللغويات الخارجية، هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة، والدوائر المؤثرة فيها حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... إلخ من جهة أخرى ».[1]

إن مرحلة الخمسينات، كانت حاسمة في صياغة معالم التداولية، خاصة مع سلسلة من المحاضرات، التي ألقاها "أوستن" سنه 1955م، بجامعة هارفرد، حول فلسفة "ويليام جيمس"، حيث بلور في هذه المرحلة، مبحثا محوريا، تناقلته الدراسات التداولية لاحقا، خاصة " سورل" مداره حول أفعال الكلام، أبان "أوستن" من خلاله أن عددا هائلا من الجمل الخبرية التي نستعملها، لا تعمل على وصف العالم، وإنما إلى تغييره، أي أنها جمل عملية، مثال ذلك: عندما يتلفظ الحاجب في المحكمة بجملة «فتحت الجلسة» فإن هذا القول يترتب عنه فتح الجلسة فعليا، ولا تختلف هذه الجملة عن: «وهبتك مالي» أو «زوجتك ابنتي».

« علاوة على محاضرات "أوستن" كانت جهود "بول غرايس" هي الأخرى مؤثرة وحاسمة، حيث بلور مقاله «logic and conversation» ما يعرف بنظرية المحادثة، أوضح من خلالها أن تأويل ملفوظ ما، يعتمد على عاملين: معنى الجملة المتلفظ بها من جهة، وسياق التلفظ (سواء أكان لسانيا أو خارج لساني) extra linguistique من جهة أخرى، وإلى هذين العاملين أضاف

[1]- فضاء ذياب غليم الحسناوي، **الأبعاد التداولية عند الأصوليين**، مدرسة النجف الحديثة انموذجا، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط1، 2016م، ص: 34.

"غرايس" ما سماه مبدأ التعاون ».[1]

ليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده، إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه، فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام، هو تيار الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من فلسفة "بول غرايس" وأما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا...

« إن الفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي لأول مفهوم تداولي، و هو «الأفعال الكلامية» ولذلك بات ضروريا التعريف بهذا الاتجاه الفلسفي، لأنه يجسد الخلفية المعرفية والمحضن الفكري، لنشوء الظاهرة اللغوية، موضوع الدراسة و الفلسفة التحليلية لا تعنينا لذاتها، ولكن ما يهمنا منها هو لحظة انبثاق ظاهرة الأفعال الكلامية، من قلب التحليل الفلسفي، ثم ما انجر عن ذلك من ولادة التيار التداولي في البحث اللغوي، لأن الفلسفة التحليلية هي السبب في نشوء اللسانيات التداولية ».[2]

- **مفهوم الفلسفة التحليلية:**

« نشأت الفلسفة التحليلية، بمفهومها العلمي الصارم في العقد الثاني من القرن العشرين، في فيينا بالنمسا، على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" (1848 -1925) "Gottlob frege" بكتابه أسس علم الحساب، وكانت دروسه في الجامعة الألمانية موردا لطلاب الفلسفة والمنطق، من مختلف الأصقاع الأوروبية، لا سيما ألمانيا والنمسا على الرغم من قلة إنتاجه المكتوب، وقد تأثر بالتجديد الفلسفي الذي جاء به فريجه عدد من الفلاسفة منهم "هوسرل" "Husserl" و"كارناب" "carnap" و"فتجنشتاين" Wittgenstein و " أوستن " Austin و " سورل "

[1]- جواد حاتم، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص: 20-21.

[2]- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص: 17.

Searle و غيرهم، و تجمع بين هؤلاء الفلاسفة مسلمة عامة مشتركة، مفادها أن فهم الانسان لذاته ولعلمه، يرتكز في المقام الأول على اللغة، ويمكن أن نجمل مفهوم الفلسفة التحليلية، في جملة من المطالب أو المبادئ تتلخص في ثلاثة هي:

- ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم وخصوصا جانبه الميتافيزيقي.
- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع نظرية المعرفة إلى موضوع التحليل اللغوي.
- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية ولاسيما مبحث الدلالة والظواهر اللغوية المتفرعة عنه ».[1]

« هذا وقد انقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة فروع أو اتجاهات كبرى هي:

- الوضعانية المنطقية: (positivisme logique) بزعامة "رودولف كارناب" "Rudolph carnap"
- الظاهراتية اللغوية: (phénoménologie du langage بزعامة هوسرل " Edmond "Husserl"
- فلسفة اللغة العادية: (philosophie du langage ordinaire) بزعامة "فتجنشتاين" "ludwig "Wettgenstein وهذا الفرع الأخير أعني فلسفة اللغة العادية هو الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة (الأفعال الكلامية) إلا أن هذه التيارات الثلاثة ليست كلها ذات منهج وظيفي تداولي في دراسة اللغة، فقد خرج التياران الأول والثاني عن التداولية، بسبب اهتمام الأول باللغات الصورية المصطنعة، واتخاذها بديلا عن اللغات الطبيعية، أما الظاهراتية اللغوية، فيؤخذ عليها، أنها انغمست في البحث في أطر فكرية، أعم من الكينونة اللغوية، إذ راحت تتساءل عن قطب الأساس، وهو بداية الحدث اللساني، في أعماق الوجدان، وهو الذي يسميه "سوسيير" (المرحلة السديمية)، والتي هي مرحلة ذهنية ما

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **التداوليات علم استعمال اللغة**، ص: 33- 34- 36.

قبل وجودية، فهي في غاية التجريد، ولا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة، ولا بأحوال أطراف الحوار، ولا بملابسات التواصل، ولا بأغراض المتكلمين ».[1]

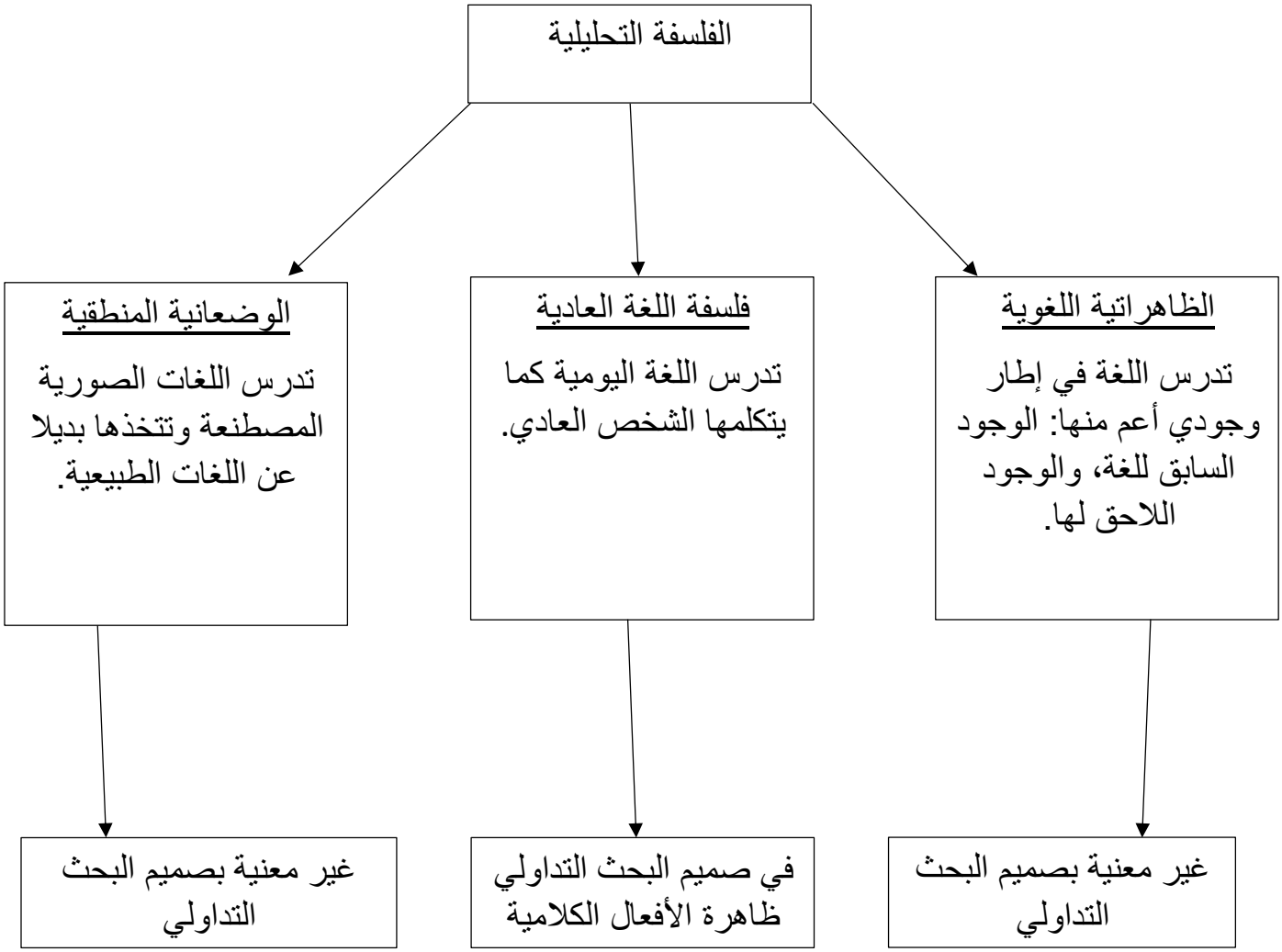
« إذا فلم يبق ضمن الاهتمامات التداولية، من تلك التيارات الثلاثة، إلا تيار واحد، وهو تيار فلسفة اللغة العادية، الذي أسسه الفيلسوف "لودفيغ فتجنشتاين" والمادة الأساسية للفلسفة عند هذا الأخير هي اللغة، فكان يرى أن جميع مشكلات الفلسفة تحل باللغة، فاللغة هي المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الفلسفة، بل كان يعتقد أن الخلافات والتناقضات المنتشرة بين الفلاسفة سببها الأساسي سوء فهمهم للغة، أو إهمالهم لها، وراح يطور فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي للغة، فالاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها »[2]، إذن ما يمكن الوصول إليه مما سبق أن اللغة هي السبيل لمعالجة القضايا الفلسفية، حيث يؤدي سوء فهم اللغة إلى سوء فهم المشكلات الفلسفية وهذا حسب اعتقاد " فتجنشتاين "، والذي بدوره ساهم في تطوير الفلسفة التي تركز على الجوانب الاستعمالية للغة فاستعمال الألفاظ هو الذي يسهم في تطور وتعلم واستخدام اللغة

ولكن تراث "فتجنشتاين" لم يكتسب مكانته الحقيقية، إلا بعد ما تبناه فلاسفة مدرسة أوكسفورد، ولا سيما "جون أوستن" وقد بدأ أثر فتجنشتاين عليه واضحا في كتابه، (عندما يكون القول هو الفعل)، وكذا تلميذه "سيرل" الذي استلهم بعض أفكار هذا الفيلسوف، واتخاذها كمعايير وأسس في دراسة القوى المتضمنة في القول.

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **التداوليات علم استعمال اللغة**، ص: 36-37.

[2]- نفسه، ص: 37.

لخص " فتجنشتاين "موقع الاتجاهات الثلاثة من التداولية، وموقفها منها، في المخطط الآتي[1]:



هذا وقد اكتشف فلاسفة التحليل عدة ظواهر من وجهة نظر تداولية، ودرسوها ويتميز تحليلهم بالجدية والعمق، وقد انبثقت ظاهرة الأفعال الكلامية من رحم الفلسفة التحليلية وبالذات فلسفة اللغة العادية والتي تدرس اللغة اليومية كما يتكلمها الأشخاص العاديين.

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **التداوليات علم استعمال اللغة**، ص: 38.

« هذا وقد اكتشف فلاسفة التحليل عدة ظواهر لغوية من وجهة نظر تداولية ودرسوها، ويتميز تحليلهم لها بالجدة والعمق، والظواهر المدروسة كثيرة يتعذر التعرض لها في هذا المقام، وأهمها: مفهوم الإحالة، ومفهوم الاقتضاء، وظاهرة الاستلزام التخاطبي، والافتراضات المسبقة، وظاهرة الأفعال الكلامية، والحجاج ...إلخ ».[1]

ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق، أن الفلسفة التحليلية هي الينبوع المعرفي لأول مفهوم تداولي وهو " الأفعال الكلامية "، كما أنها هي السبب في نشوء اللسانيات التداولية، وقد أسهمت إسهاما معمقا في دراسة ظواهر لغوية ودلالية وتداولية كانت مهملة أو مهمشة.

- **تطورات التداولية:**

إن نقطة البداية الفعلية للتداولية كمنهج لغوي يمكن أن تكون من أعمال فلاسفة اللغة، خاصة محاضرات "جون أوستن" عام 1950م في جامعة هارفرد ضمن برنامج محاضرات " وليام جيمس " وكذا محاضرات " بول غرايس " ضمن البرنامج نفسه عام 1967م، والتي نشر جزءا منها عام 1989م هذه المحاضرات لم تسمح فقط بإحداث تقدم في مستوى معرفتنا باللغات الطبيعية، ولكن أحدثت تغيرا بلغ حتى هندسة اللسانيات، فاكتشاف الأبعاد التداولية للغة فتح آفاقا أرحب، وأنتج أسئلة ستكون مسوغا للاعتراف بالتداولية كأحدث بحث أفضت إليه حظيرة اللسانيات، البحث الذي يولي أهمية قصوى للشروط خارج لغوية، والمتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم وحيثيات الاستعمال والأفعال اللغوية.

لقد تطورت التداولية ضمن مجموعة من المقاربات اللغوية، من بينها تحليل الحوار Conversation Analysis وتحليل النص Text Analysisوتحليل الكلام/ الخطاب Discourse Analysis بوصفها امتدادا طبيعيا لأطروحات النحو الوظيفي functional Grammar التي طورها " هاليداي " 1985م.

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **التداوليات علم استعمال اللغة**، ص: 39.

- ثالثا: مباحث الدرس التداولي:

بعدما تناولنا فيما سبق الأصول الفلسفية للسانيات التداولية، الآن سنحاول في مقامنا هذا أن نقف على بعض مباحث الدرس التداولي على سبيل المثال بالذكر والشرح، فلا يمكن أن نتغاضى عنها باعتبارها تتداخل في تشكيل الدرس التداولي ككل ومن بين هذه المباحث نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: الإشاريات، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري...إلخ.

- **الإشاريات:**

تقترن الاشاريات بفعل الاشارة إلى موضوع ما وتنطبق على زمرة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية الغير منفصلة عن سياقات إنتاج الملفوظ.« وما يفهم من ذلك أن الإشاريات عبارة عن علامات محيلة غير منفصلة عن فعل التلفظ، وهو فعل يقتضي متلفظا يتوجه بخطابه إلى مخاطب، ضمن إطار زماني ومكاني محدد ».[1]

« كما أن الاشاريات تندرج ضمن ما يعرف بتداولية الدرجة الأولى، هاته الأخيرة التي تهتم بالرموز الاشارية التي تحيل إلى المتكلمين والزمان والمكان، وبذلك تهتم بدراسة البصمات التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، والتي تحدد مرجعيتها ودلالتها من خلال سياق الحديث وتعكسها أعمال باحثي الاشارة ورموزها نحو " بيرس " و " راسل كودمان "، وبعض إشارات " بنفست " ،في البعد الاشاري للزمن، ويسميها بعض الباحثين التداولية التلفظية أو لسانيات التلفظ ».[2] والسياق الذي تستخدم فيه هاته العناصر الاشارية هو الذي يجعلنا نستطيع تفسيرها فمثلا إذا قرأت الجملة الآتية متقطعة من سياقها « سوف يقومون بهذا العمل غدا » وجدتها شديدة الغموض لأنها تحتوي على عدد من العناصر الاشارية التي تعتمد في تفسيرها على السياق الذي

---

[1]- جواد حاتم، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص: 76.

[2]- فضاء ذياب غليم الحسناوي، **الأبعاد التداولية عند الأصوليين** ، ص: 44.

قيلت فيه، ومعرفة المرجع الذي تحيل إليه، ومن هذه العناصر: (واو) الجماعة، واسم الاشارة (هذا)، وظرف الزمان (غدا)، ولا يتضح معنى هذه الجملة إلا إذا عرفنا ما تشير إليه.

وأيضا قد تسمى المعنيات، وهي تعبيرات تحيل إلى مكونات السياق الاتصالي، وهي المتكلم، والمتلقي وزمن المنطوق ومكانه « كما يطلق على أسماء الإشارة بالمبهمات لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك وقد يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالباس ».[1] « فالإشاريات مثل أسماء الاشارة والضمائر من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي، وهذا لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، فالبرغم من ارتباطها بمرجع، إلا أنه مرجع غير ثابت، لذلك يتفق النحاة جميعا على أن الأسماء المبهمة يعني بها أسماء الإشارة، وقد خص بعضهم المبهمات بأسماء الاشارة وحدها ».[2]

- **أنواع الإشاريات:**

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تتم عملية التلفظ بالخطاب دون حضور هذه الأدوات الإشارية الثلاثة:

- **الاشاريات الشخصية:**

والمقصود بها الضمائر الشخصية التي تدل على المتكلم وحده مثل (أنا)، والمتكلم ومعه غيره مثل (نحن) والضمائر التي تدل على المخاطب أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا، وضمائر الحاضر هي كذلك عناصر إشارية لأنها تعتمد على السياق التي تستخدم فيه، أما الضمير الغائب فيدخل في الإشاريات إذا كان حرا، حيث لا يعرف مرجعه من السياق اللغوي، فإذا عرف مرجعه من السياق اللغوي خرج من الإشاريات.

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، ص: 80.

[2]- نفسه، ص: 80.

« فالاشاريات الشخصية تمثل بشكل عام، الاشاريات الدالة على المتكلم، أو المخاطب أو الغائب، فالذات المتلفظة تدل على المرسل في السياق، فقد تصدر خطابات متعددة عن شخص واحد، فذاته المتلفظة تتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه، وهذه الذات هي محور التلفظ في الخطاب تداوليا، لأن الأنا قد تحيل على المتلفظ الانسان؟، أو المعلم، أو الأب، وهكذا ».[1] « ويعرف التلفظ بأنه تسخير اللغة بواسطة الفعل الفردي للاستعمال ».[2]

- **الاشاريات الزمانية:**

« تعتبر لحظة التلفظ هي المرجع ولذلك يجب أن يربط الزمن بالفعل ربطا قويا في مرحلة أولى، ويربط كذلك بين الزمن والفاعل لأهميته الكبرى في مرحلة ثانية، ومن أجل تحديد مرجع الأدوات الاشارية الزمانية وتأويل الخطاب تأويلا صحيحا يلزم المرسل المرسل إليه أن يدرك لحظة التلفظ فيتخذها مرجعا يحيل عليه ويؤول مكونات التلفظ اللغوية انطلاقا من معرفتها ».[3]

« وهكذا فإن الاشاريات الزمانية هي التي تقوم بإحالتنا على زمن معين من خلال سياق معين، « فإذا لم يتمكن السامع أو القارئ من معرفة زمن التكلم، أو مركز الاشارة الزمانية التبس عليه الأمر، فزمان التكلم وسياقته هما يحددان المقصود».[4]

لنجاح عملية التخاطب بين المتكلم والمتلقي يجب معرفة السياق، أي الاحاطة بالزمن الذي ذكر فيه هذا القول كي تحدث الإفادة في العملية التواصلية، ويعتبر زمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ، كما أن الإحالة إلى الزمان، لها علاقة وطيدة بالسياق الذي ترد فيه في حال اتساع

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، ص: 82.

[2]- دومينيك مانغونو، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2008م، ص: 52.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، ص: 83.

[4] محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002م، ص: 20.

دلالة بعض العناصر الإشارية في التعبير عن الزمان، مثلا يتجاوز مدلول كلمة (اليوم) في عبارة (بنات اليوم) دلالة على هذا العنصر الإشاري إلى الزمن الكوني الذي يتحدد بأربعة وعشرين ساعة إلى أن يشمل العصر الذي نعيش فيه، فهذه الدلالة الإشارية موكولة إلى السياق الذي ترد فيه هذه العناصر الإشارية، فمثلا في خطاب صاحب المتجر الآتي: **« سأعود بعد ساعة »**، « لا يستطيع المرسل إليه إلى أن يتنبأ بالوقت الذي سيعود فيه المرسل، وبغض النظر عن تحقق الوعد، فإنه يجب معرفة لحظة التلفظ كي يبني توقعه عليها، فقد يكون التلفظ واقعا قبل عشر دقائق، أو نصف ساعة، ويبقى الأمر عندها مجرد تخمينات وعليه فالعبارة لا تقدم مرجعا زمانيا يمكن أن يسهم في تحديد زمن العودة ».[1]

- **الإشاريات المكانية:**

« عند التطرق إلى الاشاريات المكانية يجب أن تتذكر أن الموقع من منظور المتكلم يمكن أن يكون ثابتا من الناحيتين الذهنية والمادية، فالمتكلمون الذين يكونون بعيدين عن مواقع بيوتهم لفترة قصيرة ميالون إلى استعمال (هنا) للاشارة إلى موقع المنزل (البعيد ماديا) كما لو كانوا في ذلك الموقع وقت الكلام، كما يميل المتكلمون إلى اسقاط (project) أنفسهم على أماكن أخرى قبل أن يتواجدوا فيها فعليا، كما في قولهم « سآتي لاحقا » فالحركة نحو موقع الخطاب ».[2] « وتحديد المرجع المكاني يرتكز على تداولية الخطاب وهذا ما يؤكد أهمية استعماله لمعرفة مواقع الأشياء، مثلا في خطاب السائق عندما يهاتف صديقه ليبلغه عن مكان وجوده بقوله »[3].

« تقع الجامعة على يميني »، فعلى الرغم من اكتمال الخطاب لغة وبالرغم من معرفة المرسل إليه، بموقع الجامعة إلا أنه يصعب عليه معرفة موقع المرسل بالتحديد، فلا يستطيع ذلك إلا إذا تمكن من معرفة اتجاه سير المرسل، فمثلا عندما يصف أحدهم موقع المسجد الغريب لا يعرف

---

[1]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، ص: 83-84.

[2]- ينظر: جورج بول، **التداولية**، تر: قصي العنابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، دت، ص: 32.

[3]- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، مرجع سابق، ص: 84.

طريقه، **« يقع المسجد على بعد كيلومتر »**، فلا يستطيع المخاطب تحديد موقع المسجد عن طريق معرفة المسافة وحدها لأن هذا المقدار يمتد من المسافة إلى جميع الاتجاهات وقد يبتعد ضعف المسافة لو سار في الاتجاه المعاكس لموقع المسجد، وعلى هذا الأساس فإن معرفة المواقع في كل من الخطابين تستلزم شيئين هما:

- ❖ معرفة مكان التلفظ.
- ❖ اتجاه المتكلم.

« لأنه قد يؤدي استعمال إشاريات المكان في غياب الدقة في التحديد عند التلفظ إلى اللبس، وتحاشيا لهذا اللبس فإنه يعمد المرسل إلى افتراض موقع المرجع وموقع المرسل إليه ».[1]

- **نظرية أفعال الكلام:**

تعتبر نظرية أفعال الكلام هي الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية، ومن أهم مراجعها، بل يمكن تأريخ منها التداولية، حيث ارتبطت اللغة بإنجازها الفعلي في الواقع، « فهي تدرس الأفعال التي تعبر عن فعل ولا يحكم عليه بالصدق أو الكذب، وقد لا تصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، وليس من الضروري أن تعبر عن حقيقة واقعية فهي تهدف إلى إرساء قواعد نظرية لأفعال الكلام من أنماط مجردة أو الأصناف التي تمثل الأفعال المحسوسة والشخصية التي تنجز أثناء الكلام، فالمتكلم عندما يتحدث يخبر عن شيء، أو يصرح، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعد، أو يشكر »[2]، وقد قدم " أوستن " أمثلة يوضح فيها أنه ليست كل الجمل جملا خبرية، وبين كيف أن اللغة يمكن أن تستخدم لتنجز وعدا أو تصريحا أو زواجا أو طلاقا أو رهانا أو مقايضة، إلى غير ذلك من الأفعال التي يقترن القول فيها بإنجاز الفعل، ويرى " أوستن " في نظريته أن كثيرا من الجمل والعبارات التي يشملها الحديث ليست خبرية، ولا تخضع لمفهوم

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)**، ص: 85.

[2]- محمود عكاشة، **النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ**، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط1، 2012م، ص: 96.

الصدق والكذب، ويتبنى " أوستن " بعد ذلك تمييزا ثلاثيا بين الأعمال اللاقولية وأعمال أثر القول، كما يلي:

- **العمل القولي:**« هو عمل قول، أي إنتاج ملفوظ يتوفر على دلالة (التلفظ ببعض الأصوات وببعض الكلمات في تركيب معين والتلفظ بها مع « دلالة ما » بمعنى اللفظة المستعمل في الفلسفة: أي مع معنى ما ومرجع ما ».[1]
- **العمل اللاقولي:**« هو عمل ينجز بقول شيئا ما، عمل، إخبار، أو وعد، أو إصدار، أمر، أو طلب أو طرح، سؤال أو تدشين باخرة، وغير ذلك »[2].
- **عمل أثر القول: «** هو عمل تنجزه بفضل ما نقوله، جعل شخص ما يعتقد أن شيئا ما هو كذلك، إقناعه بالقيام بأمر ما، إغضابه، شد أزره ».[3]

« ويتضمن فعل الكلام دائما بعض النتائج كأن نقول: (بإنجاز س حصلنا على ص) ونحن نتأدى إلى أبعد ما يمكن من استنتاج اللوازم والنتائج، حتى أن بعضها قد يكون من التوابع الملحقة الغير مقصودة ولا المرادة ».[4]

- **الافتراض المسبق:**

في كل تواصل ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها، ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات معترف الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في العملية التواصلية، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة، ففي الملفوظ (1) مثلا:

---

[1]- صابر حباشة، **التداولية والحجاج، مداخل ونصوص**، صفحات للدراسات والنشر، سورية، دمشق، الاصدار الأول، 2008م، ص: 80.

[2]- نفسه، ص: 80.

[3]- نفسه، ص: 80.

[4]- أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام**، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م، ص: 127.

(أغلق النافذة)، وفي الملفوظ (2) (لا تغلق النافذة)، فالملفوظين كليهما خلفية افتراض مسبق مضمونها أن النافذة مفتوحة،« ويهتم الافتراض المسبق بالمعطيات المتفق عليها من قبل المتكلم والسامع، من خلال توجيه المتكلم حديثا إلى السامع، على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم وكل هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب ».[1]

« ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة لها أهمية كبيرة في عملية التواصل والابلاغ ففي التعليميات، ثم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل، إذ لا يمكن أن نعلم طفلا معلومة جيدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، أما مظاهر سوء التفاهم التي تنطوي تحت اسم التواصل السيئ فيعود سبب ذلك إلى ضعف أساس الافتراضات المسبقة، فهو ضروري لنجاح كل تواصل كلامي ».[2]

- **الاستلزام الحواري:**

« يمكن القول بأن هذا المفهوم (الاستلزام الحواري) لصيق بلسانيات الخطاب، التي أخذ معها البحث اللساني منحى متميزا، إذ لم يعد الأمر معها، يعنى بوضع نظريات عامة لعملية الخطاب، وإنما انصب الاهتمام على العملية في حد ذاتها »[3] وهكذا يعود الفضل في هذا المجال إلى "غرايس" من خلال محاضراته التي ألقاها في جامعة "هارفرد" سنة 1967م، حيث حاول أن يضع نحوا قائما على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، « ولقد لاحظ بعض فلاسفة اللغة واللسانيين التداوليين، وخصوصا الفيلسوف "غرايس" أن جمل اللغات الطبيعية في بعض المقامات، تدل على معنى غير محتواها القضوي، ويتضح

---

[1]- ينظر: محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في الدرس اللغوي المعاصر**،ص: 26.

[2]- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، ص: 32.

[3]- العياشي أدواردي، **الاستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011م، ص: 17.

ذلك من خلال الحوار الآتي بين الأستاذين (أ) و (ب)

- **الأستاذ (أ):** هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة ؟
- **الأستاذ (ب):** إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز!

لاحظ "غرايس" أننا إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في الوقت نفسه، المعنى الأول حرفي والثاني مستلزم، المعنى الحرفي أن الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين، والمعنى الاستلزامي أن الطالب (ج) ليس مستعدا لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة، وهذه الظاهرة اللغوية هي التي سماها "غرايس" بالاستلزام الحواري « ولوصف هذه الظاهرة، يقترح "غرايس" 1975م، نظريته المحادثية التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام، مبدأ التعاون وبمسلمات حوارية، وافتراض أن المتخاطبين والمساهمين في محادثة مشتركة، يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله ».[1]

-رابعا: علاقة التداولية بالعلوم الأخرى

- **علاقتها باللسانيات البنيوية:**

« حين الحديث عن العلاقة بين التداولية واللسانيات البنيوية التي اعتمدت مبادئ "دي سوسير" في دراسة اللغة، يشترك الدارسون في قولهم أن التداولية تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان، المبعد من مجال دراسة علم اللسان في نظر "دي سوسير »[2]، « وحسب قول دي سوسير، فإن اللغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة ».[3]

---

[1]- آن ربول، جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص: 55.

[2]- خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، ص: 125.

[3]- فرديناند دي سوسير، **علم اللغة العام**، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل، بغداد، العراق، دط، 1986م، ص: 33.

« ويعني ذلك أن اللسانيات البنيوية تهتم أساسا بدراسة نظام اللغة، دون أن نعتد بنوايا المتكلم، وسياق التلفظ وغير، من القضايا التي تطور الدرس التداولي في كنفها وهذا مما ساق آخرين إلى عد التداولية لسانيات الكلام مقابل لسانيات اللغة التي جاء بها "دي سوسير" »[1]. إذن فالتداولية تقوم بدراسة الكلام في الاستخدام وتهتم بالسياق هذا الأخير الذي تجعله أساسا مهما في فهم الخطابات، أما اللسانيات البنيوية التي تعتبر بأن اللغة نظام من الاشارات والتي تعمل على دراسة هذا النظام (اللغة).

- **علاقتها بعلم الدلالة:**

« يرجع تداخل التداولية بعلم الدلالة إلى أن كلا منهما يتناول المعنى، الذي هو الأساس في التواصل، ومهما حاولنا التفريق، فإن هذه العلة تجعلنا نتردد إزاء التمييز، على الرغم من وجود ملامح التمايز، وهذا التداخل هو الذي أعاق اتفاق الألسنيين على ضرورة الفصل، وبيان حدود كل مجال على خلفية أن علم الدلالة، مثل التداولية وهو يحاول تبيين معنى كلمة، أو عبارة، أو جملة، لا يمكن أن يكون ذلك بمعزل عن علاقة الأمر بالمتكلم ومقاصده، وعن السامع، وكذلك الموقف الذي يجري فيه الكلام »[2]. إذن نلاحظ أن كل من علم الدلالة والتداولية يعملان على دراسة المعنى وتقلباته المستمرة.

- **علاقتها بتحليل الخطاب:**

إذا كان تحليل الخطاب، هو تحليل استعمال اللغة، فإن التداولية تدرس استعمال اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا من متكلم محدد وموجها إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد، في مقام تواصلي محدد، إذن كل منها يعمل على دراسة اللغة في الاستعمال.

---

[1]- ينظر: خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، ص: 125.

[2]- ينظر: فوزي سعودي أبو زيد، **في تداولية الخطاب الأدبي**، ص: 22.

الفصل الأول

مفهوم الخطاب الأصولي وتجليات التداولية فيه.

1- مفهوم الخطاب.

2- أهم مميزات وقوانين الخطاب.

3- المقصود بالخطاب الأصولي.

4- ملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي.

-أولا: مفهوم الخطاب

ليس من السهل التعريف بالخطاب أو البحث عن مفهوم جامع ومانع له، فتحديده يبقى مسألة نسبية، هذا ما يجعل كل باحث أو مفكر يعرفه من وجهة نظره الخاصة، التي ترتبط بالخصوصية المعرفية، وتؤكد الدراسات على أن مفهومه غير متفق عليه لتعدد الموضوعات التي يطرحها، وما مسعانا إلى محاولة البحث عن جذور هذا المصطلح، سواء في المعاجم العربية أم عن معناه عند الدارسين الغرب أو العرب وصولا إلى الخطاب الأصولي.

- **المفهوم اللغوي (المعجمي) للخطاب:**

« خطب: الخاء والطاء والياء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، يقال خاطبه، يخاطبه، خطابا، والخطبة الكلام المخطوب به، والخطب الأمر يقع، وإنما سمي بذلك لما يقع من التخاطب والمراجعة ».[1]

« وخطب: خاطبه أحسن الخطاب، وهو المواجهة بالكلام، وخطب الخطيب خطبة حسنة، وخطب الخاطب خطبة جميلة، وما خطبك: ما شأنك الذي تخطبه ».[2]

« إن لفظة "الخطاب" من الألفاظ الثرية لكثرة الكلمات المتفرعة عنها، فالخطاب من الفعل خطب، يخطب، أخطب، خطبة، خطابة، الخطيب: ألقى خطبة ».[3]

« والخطاب مفرد، والجمع خطابات: كلام يوجه إلى جمهور من المستمعين في مناسبة من المناسبات ».[4]

---

[1]- أحمد ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج2، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م، ص:198

[2]- أبي القاسم الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص: 255.

[3]- يحي الجيلالي بلحاج وآخرون، **القاموس الجديد الألباني**، (عربي، عربي)، ط12، تونس، مطبع توب للطباعة، 2003م، ص: 262- 264.

[4]- أنطون نعمة وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط1، لبنان، بيروت، دار المشرق، 2000م، ص: 396.

« والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان »[1]، أي أنه يرد بمعنى وعظ القوم وألقى عليهم الخطبة، وفي المعجم الوسيط وردت هذه اللفظة « بمعنى الكلام والرسالة »[2]، « والخطاب هو مقطع كلامي يحمل معلومات يريد (المرسل) المتكلم أن ينقلها إلى (المرسل إليه) أو السامع أو القارئ ويكتب الأول الرسالة ويفهمها الآخر بناء على نظام لغوي مشترك بينهما »[3]، « إذن فالخطاب هو المواجهة بالكلام أو ما يخاطب به الرجل صاحبه ونقيضه الجواب ».[4]

ووردت لفظة الخطاب في القرآن الكريم ثلاث مرات حسب ترتيب المصحف الشريف وهي كالآتي: قوله تعالى: **« وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ (20)** ۞ **»**[5]« فالخطاب في هاته الآية الكريمة بمعنى الفصل في الكلام وفي الحكم وهو القول المراد »[6]، أما الآية الثانية فهي في: قوله تعالى: **« إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (23)**[7]، « قوله (وعزني في الخطاب) أي غلبني »[8]، فالخطاب هو الكلام الوجيه الذي يفصل بين النزاعات، أما الآية الثالثة فهي:قوله تعالى: **« رَّبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا (37)»**[9]، « قوله تعالى: (لا يملكون خطابا) أي

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، مجلد2، دار الجيل، بيروت، 1988م، ص: 856.

[2]- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ص: 243.

[3]- إميل يعقوب، **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص: 256.

[4]- محمد العدناني، **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1980م، ص: 79.

[5]- سورة ص، الآية: 20.

[6]- إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص: 1603.

[7]- سورة ص، الآية: 23.

[8]- إسماعيل بن عمر بن كثير، مرجع سابق ص: 1603.

[9]- سورة النبأ، الآية: 37.

لا يقدر أحد على ابتداء مخاطبته إلا بإذنه »[1]، و ما يمكن استنتاجه حول لفظة معنى الخطاب من الآيات الثلاثة أن الخطاب هو الكلام الوجيه والذي يرتبط بدوره بثلاث عناصر: مرسل، رسالة، مرسل إليه.

- **المفهوم الاصطلاحي للخطاب:**

لعل الخطاب لفظة من الألفاظ التي شاعت في حقل الدراسات اللغوية ولقيت إقبالا واسعا من قبل الدارسين والباحثين، فالخطاب ليس بالمصطلح الجديد ولكنه كيان متجدد يولد في كل زمن ولادة جديدة تنسجم وخصوصية المرحلة، وهو كمفهوم لساني يمتد حضوره إلى النصوص المتعاليات من شعر جاهلي وقرآن كريم، وحتى الدراسات الأجنبية الحديثة، وقد ورد لفظ الخطاب عند العرب قديما، كما ورد عند الغربيين، مع درجات من التفاوت أو التقارب في معناه:

- **الخطاب عند العرب:**

لا تعدو الحقيقة، إذا قلنا أن لفظ الخطاب، قد ورد، أكثر ما ورد، عند الأصوليين، انطلاقا من أن الخطاب هو الأرضية التي استقامت أعمالهم عليها، بل كان محور بحثهم، فقد تردد كثير من اشتقاقات مادة خطب في مواضع متعددة عندهم، ومن بين الأدلة على ذلك إيرادهم لاسم الفاعل (مخاطب) ولاسم المفعول (مخاطب) بوصفهما طرفي الخطاب، كما نجد " الآمدي " قد عرف الخطاب تعريفا بينيا، بعد أن وعى بأن التعريف هو المنطلق لمعرفة الأحكام الشرعية، إذ يرى أنه « اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه » بيد أنه يخرج في تعريفه هذا، العلامات غير اللغوية، إذ لا يعتد باستعمالها في الخطاب »[2]، و نجد أيضا " الجويني " هو الآخر قد عرفه بقوله « إن الكلام والخطاب والتكلم، والتخاطب، والنطق واحد في حقيقة اللغة، وهو ما به يصير الحي متكلما ».[3]

---

[1]- إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ص: 1955.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية)** ص: 36.

[3]- نفسه، ص: 36.

- **الخطاب عند الغرب:**

قد بدأ هذا المصطلح يرتسم في مناخه الدلالي بعد ظهور كتاب (فرديناند دي سوسير) "محاضرات في اللسانيات العامة " لما فيه من مبادئ أساسية، ساهمت في وضوح مفهوم الخطاب، ومن بين التعاريف التي قدمت للإحاطة بالمصطلح والتي تبدو في عمومها تعاريف جزئية تضيئ جوانب مفردة من هذا المفهوم إلا أن تقديمهما معا لا ينم عن الاختلاف الموجود بينهما بقدر ما ينم عن تكامل متدرج يصبو إلى الافصاح عن ماهية الخطاب ككل لساني أدبي، وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المنطلقات اللسانية المقاربة للمفهوم ومن بينها نذكر:

الخطاب مرادف للكلام أي الانجاز الفعلي للغة بمعنى « اللغة في طور العمل أو اللسان الذي تنجزه ذات معينة كما أنه يتكون من متتالية تشكل مرسلة لها بداية ونهاية »[1]، « والخطاب يتكون من وحدة لغوية قوامها سلسلة من الجمل »[2]، أي رسالة أو مقول[3]، وبهذا المعنى يلحق الخطاب بالمجال اللساني، لأن المعتبر في هذه الحالة، هو مجموع قواعد تسلسل وتتابع الجمل المكونة للمقول، وأول من اقترح دراسة هذا التسلسل هو اللغوي الأمريكي " زيلغ هاريس" « فالخطاب هو الوسيط اللساني في نقل مجموعة من الأحداث الواقعية والتخيلية التي أطلق عليها " جنييت" مصطلح الحكاية »[4]، والخطاب حسب " بنفنيست " « هو كل تلفظ يفترض متحدثا ومستمعا، تكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني بشكل من الأشكال ».[5] وعموما يمكن القول أنه إذا كان الخطاب هو ما تؤديه اللغة عن أفكار الكاتب ومعتقداته فإنه لا بد من

---

[1]- سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الروائي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1997م، ص: 21.

[2]- دومينيك مانغونو، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005م، ص: 35.

[3]- إبراهيم صحراوي، **تحليل الخطاب الأدبي**، دار الأفاق، الجزائر، ط1، 1999م، ص: 10.

[4]- جيران جينيت، **خطابة الحكاية**، تر: محمد معتصم وآخرين، منشورات الاختلاف، ط3، 2003م، ص: 38-39.

[5]- محمد الباردي، **إنشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة**، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2000م، ص: 01.

القول إن الخطاب يقوم بين طرفين أحدهما مخاطب وثانيهما مخاطب، والخطاب عموما عبارة عن وحدات لغوية تتسم ب:

- **التنضيد:** ما يضمن العلاقة بين أجزاء الخطاب مثل أدوات العطف وغيرها من الروابط
- **التنسيق:** مما يحتوي تفسير للعلائق بين الكلمات المعجمية.
- **الانسجام:** وهو ما يكون من علاقة بين عالم النص وعالم الواقع

- ثانيا: أهم مميزات وقوانين الخطاب

- **أهم مميزات الخطاب:**

لعله من أبرز مميزات الخطاب وصفاته هي كالتالي:

- الترتيب (التسلسل) في الأفكار والملفوظات.
- يخضع الخطاب لقواعد الأجناس الأدبية وهي قواعد أنواع محددة التشفير وتميزه بأسلوبه الخاص، إذ يعتبر عمل فني، فرديته هي الميزة لماهيته.
- الخطاب يبنى على موضوع، وهذا الأخير لابد أن يكون مفهوما.
- الخطاب نشاط تواصلي يتأسس على اللغة المنطوقة.

« يعتبر " زيلغ هاريس " الخطاب بأنه ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل، تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض »[1]، « فالخطاب تصور لساني أعطى قيمة كبرى لبنية الخطاب اللسانية، وعليه فتحليل الخطاب عنده لا يبحث في المضمون بل في كيفية إنجازه ».[2] ويعتبر" سوسير " « الخطاب بأنه ملفوظ من جهة اشتغاله في التواصل ».[3]

---

[1]- سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الروائي**، ص: 17.

[2]- أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، دار الأمان، مطبعة الكرامة، دط، الرباط ، 2001م، ص: 81.

[3]- نور الدين السد، **الأسلوبية وتحليل الخطاب**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1997م، ص: 11.

« يعتبر الخطاب أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوي ومستمع، وعند الأول نية التأثير في الآخر بطريقة معينة »[1]، فالخطاب يجري بين مرسل ومرسل إليه (متلق) للرسالة ضمن عملية الاتصال، كما أنه من مميزات الخطاب أنه لغة متجلية في صورة تواصلية أو اجتماعية، أو لغة التفاعل بين أفراد المجتمع الذين يتواصلون باللغة، ليشكل دلائل لغوية في صورة شخصية من قبل متكلم ومزودة بغرض تواصلي خاص، ووظيفة ثقافية محددة، « كما أن " لميشال فوكو " (Michel foucault) نظرة حول الخطاب إذ يعتبره مصطلحا لسانيا يتميز عن نص وكلام وكتابة وغيرها بشمله كل إنتاج ذهني سواء كان نثرا أو شعرا، منطوقا أو مكتوبا، فرديا أو جماعيا، ذاتيا أو مؤسسيا... وللخطاب منطق داخلي وارتباطات مؤسسية فهو ليس ناتجا بالضرورة عن ذات فردية يعبر عنها، أو يحمل معناها أو يحيل إليها، بل قد يكون خطاب مؤسسة أو فترة زمنية أو فرع معرفي ما »[2]، إذن فالخطاب من ميزاته أنه مجموعة مترابطة من الملفوظات الصادرة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات، المختلفة باختلاف المتكلمين والعصور أيضا، ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم مميزات وصفات الخطاب والمتمثلة في ما يلي:

- الخطاب متتالية من الجمل.
- متتالية منسجمة من الملفوظات (الانسجام).
- فعل حيوي وإنجازي يتطلب مؤثرا ومتأثرا وقصدا.
- الخطاب دليل لغوي.
- يتميز بالاتساق والترابط والتماسك بين كلماته وجمله وعباراته.
- وحدة تواصلية تامة.
- نتاج نشاط لفظي.
- ظاهرة اجتماعية حية.
- موجه ومقصدي.

---

[1]- أحمد المديني، **في أصول الخطاب النقدي الجديد**، دار شؤون الثقافة العامة، بغداد، دط، 1999م، ص: 39.

[2]- ميشال فوكو، **نظام الخطاب**، تر: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1984م، ص: 09.

- يستلزم مشاركة مباشرة.

وصفوة القول: يجمع الخطاب بين المكتوب والملفوظ لغة، مشتغلا في التواصل غاية، وصانعا أنماطه اللغوية الخاصة إبداعا، وله دوافع اجتماعية ونفسية لها ارتباطات بصناعة الدلالة، هكذا هو الخطاب في ماهيته.

توطئة:

عنى علماء العربية بالقوانين التخاطبية والتي عدها المعاصرون من أهم أسس الدرس التداولي المعاصر كمراعاة حال المخاطب، ويقصدون بذلك قانون الافادة أو الغرض، وهي الفائدة التي يجنيها السامع من كلام المتكلم، وكذلك قانون القصد أو ما يسمى بغرض الخطاب، إضافة إلى قانون الصدق.

- **قوانين الخطاب:**

« لقد أكد ديكرو أن عملية تأويل الملفوظ تنطلق من التسليم بأن المتكلم يعبر عن أفعال كلامية صريحة وحرفية، أما المعاني الأخرى المتعلقة بمعنى الملفوظ، فإنها تنضاف إلى المعنى الحرفي المصرح به دون أن تلغيها، فجملة من قبيل »[1]، (هل بمقدورك فتح النافذة ؟)، « يمكن النظر إليها على أنها استفهام حقيقي أو التماس، أو توبيخ... مما يستدعي استحضار المشيرات اللسانية والسياق، للحسم فيما إذا كان الفعل الكلامي المراد التعبير عنه حرفيا، أو أنه عبارة عن أفعال كلامية مشتقة »[2]، وتلعب قوانين الخطاب Lois discourse التي تشبه إلى حد كبير قواعد " غرايس " ومسلماته دورا محوريا من أجل تعديل الدلالة، والبحث عن الانسجام المطلوب بين المكونين اللساني والخطابي، خصوصا عندما تتعارض مخرجات كل منهما، في هذا الصدد يعترف " ديكرو " « أن هذه القوانين تفرض نفسها على الفعل التلفظي أثناء سيرورة التواصل

[1]- جواد حاتم، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص: 141.

[2]- نفسه، ص: 141.

إنها قواعد متغيرة بتغير الثقافات التي يفترض كل مشارك أن الآخر يحترمها، عندما يلعبون لعبة التواصل واحترامها من عدمه يمثل بالنسبة للمتلقي مصدر معلومات، ومنطلقا لصياغة جملة من الفرضيات حول المعنى الذي يقصده المتكلم، إن هذه تسمح بتحيين Actualisation الدلالات المتضمنة والمتوازية في الخطاب »[1]، ومن هذه القوانين نذكر:

- **قانون الإخبارية: Lois d'informativité**

ومضمونه أن كل ملفوظ (أ) إذا قدم بوصفه مصدرا للمعلومات، يستلزم قولا مضمرا بأن المخاطب يجهل (أ) أو بالأحرى احتمال أنه لا يتوقع (أ)، مثل: الجو جميل لكن قدمي تؤلمني! فهذا المثال يمكن أن ننظر إليه باعتباره مصدر معلومات يجهلها المخاطب ممثلة في عدم رغبة المتكلم في الخروج للنزهة، رغم كون الجو جميلا، فكانت جملة قدمي تؤلمني بمثابة حجة محتملة، تفسر إحجام المتكلم عن الخروج لذلك فإن متضمنات القول تتأسس على استدلال منطقي يقدم عليه المخاطب حول الملفوظ ذاته أو حول سياقات التلفظ، وهو إجراء اعتباطي من أجل دفع المخاطب لفهم أمور لانريد التصريح بها، وإحلال وقائع أخرى من الممكن أن تظهر كأنها على علاقة بالوقائع الصريحة، وكذلك تحدث " ديكرو" عن:

- **قانون الكمال: la Lois d'éxhaustivité**

« وهو قانون يفرض على المتكلم الإدلاء بالمعلومات الأكثر أهمية حول الموضوع الذي يتحدث عنه، أي المعلومات المهمة بالنسبة للمخاطب ففي سياق كلامي حيث تنتظر الأم والأب أن يزف لهما خبر نجاح ابنهما من المحتمل أن يكون من بينهم نتوقع أن يكشف داخل الخبر المعلومة الأكثر أهمية، ممثلة في نجاح الابن، أما المعلومات الأخرى فليست لها الأهمية التي يحتلها خبر النجاح ضمن هذا السياق الكلامي »[2].

---

[1]- جواد حاتم، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص: 143.

[2]- المرجع نفسه، ص: 144.

-ثالثا: المقصود بالخطاب الأصولي:

- **الخطاب الأصولي:**

« هو الخطاب الذي اشتغل عليه علماء الأصول، وبنو على أساسه طرق تحليل المسائل الفقهية والاجتهاد في اعطاء الأحكام الصحيحة من خلال الاستماع الجيد لكلام المتكلمين (المستفهمين) وإدراك مقاصدهم ومحو كل لبس واحتمال للخطأ لأن من شأن ذلك أن ينجر عنه أحكاما وفتاوى خاطئة متعلقة بالشريعة، وهي حكم رب العالمين، تمس حياة الناس وصحة وفساد تعبدهم »[1]، وحتى يتسنى لنا فهم الخطاب الأصولي، يجب أن نبحث ونستعلم عن موضوع أصول الفقه باعتبار هذا الأخير يتداخل تداخلا كبيرا مع العديد من العلوم الأخرى.

يقول طه عبد الرحمان « إن علم الأصول الذي يعد علما أنشأته الحضارة الاسلامية إنشاء، يكاد أن يكون مجرد مزيج من أبواب نظرية ومنهجية، وأخرى عملية ومضمونية مستمدة من علوم مستقلة بنفسها، فمن الأبواب النظرية والمنهجية التي تدخل فيه (باب علم المناهج أو الميتودولوجيا) الذي ينظر في الأدلة الشرعية تعريفا وترتيبا، كما يدرس قواعد الاستنباط وقوانين الأحكام، وباب الاستدلال الحجاجي، وهو يعنى بقوانين الجدل والمناظرة، وباب فقه العلم أو (الابستيمولوجيا) الذي يبحث في فلسفة التشريع، وباب اللغويات، وهو يختص بدراسة أصناف دلالات الألفاظ، ومن الأبواب العملية والمضمونية التي يشتمل عليها علم الأصول ما وقع اقتباسه من العلوم الاسلامية، مثل علم الحديث وعلم التفسير وعلم القراءات وعلم الكلام، فضلا عن الفقه الذي جاء علم الأصول لاستخراج مبادئه، وتحديد مناهجه وترتيب قواعده ».[2]

إن علم أصول الفقه من حيث هو علم منهجي استنباطي، لصيق باستنباط الأحكام الشرعية، علم تفاعل مع مختلف العلوم التي نشأت في التراث العربي الاسلامي، محققا بهذا التفاعل وحدة

---

[1]- منصف دقاشي، **علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص لغة وأدب عربي، فرع النقد الأدبي المعاصر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 11-06-2014م، ص: 26.

[2]- طه عبد الرحمان، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، دت، ص: 93.

التكامل والتواصل بين العلوم في الثقافة العربية الإسلامية، « وأصول الفقه هو مجموعة القوانين التي تضبط عقل الفقيه والمستنبط، وتعصمه عن الخطأ في عملية الاستنباط »[1]، أما إذا أردنا أن نعرف لفظة الأصولي أو الأصول فهي جمع أصل، وهو في اللغة أسفل كل شيء قال الراغب « أصل الشيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره، لذلك قال تعالى: أصلها ثابت، وفرعها في السماء »[2]

ويطلق الأصوليون كلمة (أصل) على خمسة معان، وأقربها إلى المراد بهذا المصطلح معنيان:

- **الدليل الشرعي:** الذي استند إليه الحكم، فيقولون مثلا: (الأصل في هذه المسألة: (الكتاب أو السنة أو الاجماع) ويقصدون الدليل عليها[3].
- **القاعدة الكلية:** التي تطبق على الجزئيات والفروع فيقولون مثلا (الأصل أن النص مقدم على الظاهر) أو (الأصل أن علم الكتاب قطعي) أي القاعدة ثابتة[4].

بعدما تناولنا مفهوم الخطاب الأصولي، وتطلعنا على علم أصول الفقه، الآن سنحاول اكتشاف أقسام الخطاب عند الأصوليين، حيث قسموا الخطاب اللغوي الموجه بحسب المتلقي المكلف وغير المكلف إلى قسمين:

- **الخطاب التكليفي:** خطاب التكليف هو الخطاب المتعلق بأفعال المتكلفين بالاقتضاء أو التخيير ولبيان معنى هذا الخطاب أكثر، نعرفه بحسب تسميته فهو مكون من مصطلحين مصطلح (الخطاب) ومصطلح (التكليف)، وقد عرفنا معنى الخطاب، وسنعرف الآن معنى التكليف ونجمع بينهما ليتضح لنا معنى خطاب التكليف، فالتكليف في اصطلاح

[1]- مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1984م، ص: 35.

[2]- نفسه، ص: 32.

[3]- نفسه، ص: 32.

[4]- نفسه، ص: 32.

الأصوليين كما عند الحنفية، هو القيام بالفعل إيجادا أو عدما، والقيام بالفعل إيجادا أو عدما، هو تحقيق هذا الفعل في الواقع، أو عدم تحقيقه، وعلى هذا يكون خطاب التكليف هو الخطاب الموجه إلى من هو مهيئ لفهمه للقيام به إيجادا أو عدما، أو بمعنى آخر هو الخطاب الموجه لمن هو قادر على تحقيقه أو عدم تحقيقه، وقد جعل الأصوليون خطاب التكليف معلقا بأفعال كلامية، كالأمر والنهي والاباحة وهي أفعال معلقة بالأحكام الشرعية الخمسة: الوجوب، التحريم، والندب، والكراهة، والباحة[1].

❖ **الخطاب الوضعي:** هو جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا، فهناك أشياء وضعها الشارع تكون سببا لأشياء أخرى وشرطا لها ومانعة لها...، والفرق بين الخطاب التكليفي والخطاب الوضعي أن[2]:

- التكليف متعلق بالأشخاص البالغين المكلفين والوضعي متعلق بغير المكلفين.
- خطاب التكليف متعلق بالكسب بخلاف الوضعي.
- خطاب الوضع الحكم فيه مرتب على وصف أو حكمة إن جاز التعليل بها.

[1]- لمين جمعي، **تداولية الخطاب اللغوي عند علماء الأصول دراسة وظيفية في آليات فهم النصوص (من الوضع و الاستعمال إلى الحمل والتفسير)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص نحو وظيفي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، السنة الجامعية: 2017- 2018م، ص: 20-21.

[2]- نفسه، ص: 21.

-رابعا: ملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي (عند الأصوليين)

لقد شهدت اللسانيات خلال العقود الأخيرة تطورا كبيرا، فلم تبق أسيرة النظام المغلق، بل ما فتئت تعنى بدراسة اللغة في أثناء الاستعمال، متجاوزة بذلك حدود وصف المنجز اللغوي بمعزل عن منتجه ومتلقيه وملابسات حدوثه إلى دراسة عناصر العملية التخاطبية من خلال المخاطب (المرسل)، والمخاطب (المرسل إليه)، وسياق يجري فيه الحدث الكلامي (رسالة أو خطاب).

وقد تلقى اللسانيين العرب هذه النظرية، بالدرس والتحليل والترجمة، وحاول الكثير منهم إعادة قراءة التراث العربي في إطار تداولي، يكشف عن الأبعاد التداولية في دراسة البلاغيين والنحويين والأصوليين، فأبانت دراساتهم عن وجود الكثير من قضايا التداولية عند الأصوليين، وبخاصة في مباحث الخطاب، وطرق استنباط المعنى، كما بينت مدى دقة الأصوليين في دراستهم للمعنى، وفي عملية الاستدلال التي تروم إلى الوصول إلى المعنى المراد من الخطاب، وقد وقفت هذه القواعد، في كثير من الأحيان، على قدم المساواة مع ما أفرزته الدراسات التي ارتضت المنهج التداولي طريقا لها، في شتى مناحي دراسة اللغة، ونحن نسعى في هذه الدراسة، إلى إماطة اللثام عن جهود الأصوليين في دراسة الخطاب، وهم بصدد وضع ضوابط لعملية استنباط الأحكام الشرعية من النص، كما نسعى أيضا إلى وضع مقاربة بين النتاج التداولي الحديث، وكذا النتاج التراثي العربي الأصيل القديم، ومن أجل هذا سنحاول الاجابة على ما يلي: ماهي مظاهر التطابق والاختلاف في دراسة المعنى بين الغربيين وبين علماء الأصول؟ ويستلزم منا الاجابة على هذا السؤال الوقوف على عدة محطات، وذلك كما سيأتي لاحقا.

- **نظرية أفعال الكلام عند الأصوليين:**

إن اللغة والكلام ليسا نمطا واحدا، ولا وظيفة واحدة يمكن اختزالها في وصف الوقائع والحكاية عنها، كما يقول دعاة المغالطة الوصفية، بل هما نمطان ووظيفتان والوصف والإنجاز

كما تقرر النظرية التداولية مؤخرا، هذا الذي أدركه رواد النظرية التداولية مؤخرا، قد أدركه علماؤنا القدامى منذ وقت مبكر جدا قبل مئات السنين، حيث فطنوا إلى « أن اللغة ليست وسيلة للوصف والاخبار أو التقرير فقط، وإنما هي أيضا وسيلة للفعل، وهم اكتشفوا الإنجازيات (الإنشائيات) بأنواعها وفرقوها عن الإخبار »[1]، « ولو أراد الباحث أن يدرس نظرية أفعال الكلام في التراثين العربي والاسلامي، فالمدخل الصحيح إلى هذه النظرية العربية للأفعال الكلامية باب من أبواب علم المعاني، هو الخبر والإنشاء، وما ورد من مناقشات تتصل به في كتب أصول الفقه، والنحو واللغة »[2]، « وليس من المجازفة أن يقال: تعتبر نظرية الخبر والانشاء من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين ».[3]

إن النقطة الأساس التي تبرر عد ثنائية الخبر والانشاء مدخلا لدراسة نظرية أفعال الكلام ومعادلا موضوعيا لها، هو التشخيص الدقيق لدى علمائنا للجانب الانجازي في الكلام، ومن هذا أطلقوا على النمط المقابل للإخبار أنه إنشاء، وهذه التسمية كما هو واضح، تعبر عن كون الكلام شكلا من أشكال الفعل، لأنه يوجد معناه بلفظه، والانشاء هو الايجاد والاحداث، قال الله تعالى « إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً[4]»، أي بمعنى أوجدناهن وأحدثناهن، وقد عرفنا سابقا أن "أوستن" عبر عن الوظيفة الفعلية التي يؤديها الكلام، " بأفعال الكلام " فالكلام حسب رأيه هو نوع من الفعل « هذا التنوع في أنماط الكلام ووظائفه، لاسيما السمة والوظيفة الإنجازية (الإنشائية)، شكل نقطة إثارة جذبت المختصين في علوم إنسانية مختلفة لدراستها، لذا كانت ظاهرة الخبر والإنشاء حقلا مشتركا بين تخصصات علمية متعددة، فقد اشتغل ببحثها الفلاسفة والبلاغيون والنحاة

---

[1]- هشام عبد الله الخليفة، **نظرية الفعل الكلامي، Speech Act Theory بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والاسلامي**، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص: 225-226.

[2]- محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، مرجع سابق، ص: 88.

[3]- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص: 49.

[4]- سورة الواقعة، الآية: 35.

والأصوليون، ومن ثم صار متعينا على من يدرسها أن يتتبع فروعها وتطبيقاتها في مؤلفات عدد من العلماء من الذين أسسوا هذه النظرية في تراثنا، أو الذين عمقوا البحث فيها ».[1]

- **الخبر والإنشاء عند الأصوليين:**

« أسهم في الجدل الذي كان دائرا حول ظاهرة الخبر والإنشاء لغويون ومناطقة وأصوليون، وكان التأثر والتأثير فيما بينهم كبيرين وواضحين من متابعة كلماتهم في هذا الموضوع، وبقي هذا الجدل متوارثا عند المشتغلين في تلك الحقول المعرفية الثلاثة، وقد ازدادت البحوث فيه دقة وعمقا على أيدي علماء أصول الفقه حتى وصلت ذروة التحليل العقلي في مدرسة النجف الحديثة، فخرجت بالبحث اللغوي من دائرة تمحيص للنص اللفظي واكتشاف دلالته إلى دائرة فلسفة اللغة »[2]، ولقد اتسمت تحليلاتهم بأنها مزيج من القواعد التداولية والمنطقية والفلسفية، ما يجعل عملية قراءة نظرياتهم أمرا عسيرا ومهمة شاقة مضنية، لذا سنحاول أن نختصر ونبسط في عرضنا معالجتهم لظاهرة الخبر والانشاء، قدر المستطاع وبقدر ما يخدم الدرس التداولي.

« ثمة شبه اتفاق بين جمهور الأصوليين والبلاغيين على انحصار الكلام بالخبر والإنشاء وعلى أن كليهما يدل على نسبة ثابتة بين طرفي الإسناد وعلى أن الفرق بينهما هو أن الخبر ما كان لنسبته واقع خارجي قبل التلفظ به، ولهذا فهو يحتمل الصدق والكذب، أما الجملة الإنشائية فليس لنسبتها واقع خارجي، بل اللفظ هو الذي يوجد واقعها، لهذا قيل إن الإنشاء موجد لمعناه أما الخبر فهو حاك عنه »[3]، «ويتفق الأصوليون المتأخرون مع الجمهور في حصر التقسيم بالخبر والإنشاء، ولكنهم يختلفون في ما عدا ذلك »[4]، فكانت لهم آراؤهم الخاصة المغايرة، هذه الآراء

---

[1]- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص: 50.

[2]- عمار أبو رغيف، **الأسس العقلية، دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم أصول الفقه**، ج1، دار الفقه للطباعة والنشر، ط1، 2004م، ص: 192.

[3]- هشام عبد الله خليفة، **نظرية الفعل الكلامي**، ص: 335.

[4]- مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، ص: 260.

الخاصة عدها أحد الباحثين مدرسة، أطلق عليها " مدرسة النجف في الإنشاء والخبر، « فا "لآخوند الخرساني" يرى وحدة مدلول الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، وأن الاختلاف بينهما هو دواعي الاستعمال وتلميذه " الأصفهاني " أنكر أن يكون اللفظ موجدا للمعنى في الإنشاء أو الحكاية عنه في الإخبار، إذ ليس ثمة وجودان مستقلان، أحدهما للفظ والآخر للمعنى، بل وجودهما واحد، وأنكر " الخوئي " دلالة الجملة الخبرية أو الجملة الإنشائية على النسبة التامة، بل هما موضوعتان لإبراز أمر نفساني للمتكلم ».[1]

- **نظرية وحدة المعنى وتعدد دواعي الاستعمال:**

« هي النظرية التي تبناها " الآخوند الخرساني " فهو بعد أن اختار وحدة المعنى الحرفي والمعنى الاسمي الموازي له ك " من " و " الابتداء " وأن الفرق بينهما هو لحاظ المعنى باللحاظ الآلي في الحرف، ولحاظه باللحاظ الاستقلالي في الاسم، قال: ثم لا يبعد أن يكون الاختلاف في الخبر والإنشاء أيضا كذلك، فيكون الخبر موضوعا ليستعمل في حكاية ثبوت معناه في موطنه والإنشاء ليستعمل في قصد تحققه وثبوته، وإن اتفقا في ما استعملا فيه »[2]، وخلاصة مدعى نظرية " الآخوند الخرساني " أمران وهما:

- وحدة المعنى والمدلول الذي استعملت فيه الجملتان الخبرية والإنشائية.
- إن الإخبار والإنشاء من دواعي الاستعمال، لذا فهما خارجان عن مدلول الجملة ومعناها الواحد[3].

مايتوصل إليه من هذه النظرية هي أن الخبر والإنشاء لا يستفدان من المدلول التركيبي للجملة وإنما من مقام التخاطب، لأنهما مرتبطان بالقصد والداعي لدى المتكلم في استعمال الجملة

---

[1]- مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، ص: 260-261.

[2]- محمد كاظم الخرساني، **كفاية الأصول**، ج1، تح: عباس علي الزارعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط4، 2005م، ص: 32.

[3]- مصطفى جمال الدين، **البحث اللغوي عند الأصوليين**، ص: 262.

والمعنى الوضعي والتركيبي للجملة لا يكشف قصد المتكلم ومراده، لغرض أنه محايد من هذه الجهة، لذا لا يمكن استنتاج المعنى المقصود للمتكلم إلا بمعرفة سياق التخاطب وملابسات المقام.

« يشير" الآخوند " بذلك إلى مفهومين مهمين أصبحا يشكلان جوهر النظرية التداولية المعاصرة، وهما القصد أو الداعي، والمقام، إذ رأت التداولية في المقام العامل الذي غيب وأهمل في الدراسات اللغوية، وهو بالنسبة إليها أداة التفسير الحقيقية لمعاني الأقوال، فلئن كان علم الدلالة يعتني بالمعنى معزولا عن المقام فإن التداولية تدرس المعاني التابعة للمقام، فهي تعتني بكل ما لا يرتفع اللبس فيه إلا بالمقام الذي استعملت فيه »[1]، « هذه الإشارات التي ذكرها " الآخوند " هنا دعت أحدث الباحثين المختصين بالشأن التداولي- إلى أن يعد آراءه، مدخلا فعلياتيا (تداوليا) تواصليا متطورا للإنجازية »[2]، « أي تعد مدخلا متطورا لدراسة نظرية الفعل الكلامي في الدرس التداولي، لكونه في تفريقه بين الخبر والإنشاء يسلط الضوء على مفهوم الداعي المقابل للمغزى الفعلي عند علماء التداولية في الغرب، ومن المعلوم أن القطبين الأساسين في علم الفعليات (التداوليات) هما السياق والمغزى الفعلي الذي يتأثر بمقاصد المتكلم وبالسياق، وكان البلاغيون العرب يستعملون تعبيرين يقابلان هذين المفهومين هما المقام ومقتضى الحال ».[3]

يطابق مفهوم الداعي الذي يركز عليه " الآخوند " مفهوم العمل في القول، أو الفعل الإنجازي عند " أوستن " و " سيرل " في تحليلهما للفعل الكلامي، وقصدا منه الفعل الذي ينجزه المتكلم ويقصده عند استعمال الكلام، بينما يقابل مفهوم فعل القول بفروعه الثلاثة الصوتي والتركيبي، والدلالي، في نظرية الفعل الكلامي، ما يقصده " الآخوند " من المعنى الوضعي والمعنى المستعمل فيه، إذ كما فرق بين فعل القول والفعل الإنجازي في نظرية الفعل الكلامي بأن الأول مسند إلى المعنى المعجمي والمعنيين التركيبي والدلالي للجملة، والثاني مستند إلى قصد المتكلم من الاستعمال، كذلك فرق وفق المعيار نفسه بين المعنى الوضعي للجملة والمستعملة

[1]- نرجس باديس، **المشيرات المقامية في اللغة العربية**، مركز النشر الجامعي، 2009م، ص: 22.

[2]- هشام عبد الله خليفة، **نظرية الفعل الكلامي**، ص: 336.

[3]- نفسه، ص: 337.

في الإخبار والجملة المستعملة في الإنشاء، وبين دواعي استعمالها من قبل " الآخوند الخرساني "

- **الأمر والنهي أنموذج الأصوليين لأفعال الكلام:**

« تناول الأصوليون فعلا واحدا بالتفصيل والدرس، فأشبعوه نقاشا وهو " الطلب " الذي يشمل مباحث الأمر والنهي، وهو أحد أهم الأفعال الكلامية للإنشاء، وكان هذا من نتائج انشغالهم بملفوظات ذات طبيعة قانونية تشريعية وخلقية »[1]، « لقد أولى الأصوليون هذين الفعلين (الامر والنهي) بالغ عنايتهم وأكبر قدر من اهتمامهم، فصدروا بعض كتب الأصول بباب الأمر والنهي »[2].

إن تحليل الأصوليين لفعل الطلب (الأمر والنهي) وتركيزهم عليه يمكن تعميمه على باقي الأفعال الكلامية، إذ يمكن عده مثالا وانموذجا لتحليل أفعال الكلام الأخرى، ويقابل تحليل " سيرل " لفعل الوعد الذي تناوله بالتفصيل كنموذج لتحليل الفعل الكلامي بصورة عامة، يقول " سيرل " « إذا كان لهذا التحليل يقصد تحليل لفعل الوعد أي أهمية خارج نطاق فعل الوعد فإن هذه التمييزات ستنقل إلى الأفعال الكلامية الأخرى وتنطبق عليها، وتمثل مباحث الأمر والنهي واحدا من أفضل البحوث الفعلياتية (التداولية) وأقدمها، لأنها تحاول الاستدلال على المقصود من النص من خلال السياقين اللغوي والموقفي أو المقالي والمقامي، بالتعبير العربي القديم.

- **مباحث الأمر:**

« يصنف فعل الأمر في التراث العربي، ضمن الإنشاء الطلبي، وصنفه كثير من المحدثين، ومنهم " سيرل " و " باخ " و " ولنفسن "، ضمن الأفعال التوجيهية التوجيهات».[3]

---

[1]- يحي رمضان، **القراءة في الخطاب الأصولي، الاستراتيجية والإجراء**، عالم الكتب الحديثة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، صيدلي، ط1، 2007م، ص: 270.

[2]- نفسه، ص : 270.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص: 340.

كان فعل الأمر وما يتصل به من المباحث مثارا لجدل محتدم ونقاشات حادة تاريخيا بين فرق المتكلمين والأصوليين على حد سواء، ومثل إشكالية معرفية امتدت مساحتها من طبيعتها اللغوية إلى البحوث العقدية، وارتبطت بالمسألة الشهيرة " الكلام النفسي " التي تبناها الأشاعرة ورفضها غيرهم من الفرق الإسلامية وما يتصل بها من بحث الجبر والتفويض والأمر بين الأمرين، وقد ورث الأصوليون المتأخرون من مدرسة النجف هذا الجدل المعرفي، فخاضوا بشكل موسع في تفاصيله كلها، وأدلى كل بدلوه، فكانت النتيجة بحوثا مترامية الأطراف، متخمة بالاستدلالات التي امتزج فيها التحليل اللغوي بالتحليلين الكلامي والفلسفي، وقد رصد البحث في تلك التحليلات الأصولية أبعادا تداولية مضمة تشبيهه في بعض ملامحها تحليلات فلاسفة اللغة أمثال " أوستن " و " سيرل " لا سيما في ما يتعلق بالشروط التحضيرية لفعل الأمر وشروط النجاح والموفقية للإنجازيات الكلامية.

- **مفهوم الافتراض المسبق عند الأصوليين:**

كثيرا ما لايتم التعبير عن المعاني المقصودة تعبيرا صريحا مباشرا، بل تأتي مضمرة ومضمنة في الخطابات والمحاورات، ينجح المتكلم في إيصالها والمستمع في إدراكها بالاعتماد على مجموعة من الأساليب المتنوعة، يشير " فان دايك " إلى ذلك بقوله « لقد لاحظنا مرات عدة أن لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة دائما، وذلك أنه توجد قضايا لا يقع التعبير عنها مباشرا ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أخرى قد عبر عنها تعبيرا سليما، عرفت هذه الظاهرة ب « متضمنات القول » وقد شغلت هذه المسألة حيزا واسعا في الدراسات التداولية، كانت الأولوية فيها لنمطين مهمين من المعاني المضمرة أو الضمنية هما: الافتراض المسبق والاستلزام الحواري (التخاطبي) اللذين تناولهما بشيء من التفصيل في المدخل، ونحاول هنا أن نستكشف معالم مفهوم الافتراض المسبق في دائرة الفكر الأصولي الذي طالما عرف بالتوغل في عوالم المعنى.

« يذكر أن الافتراض المسبق يعني المعارف والمعطيات المشتركة والمعلومات الثانية في رتبة سابقة لعميلة التواصل المحادثي، فهي شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل والسمات الأهم للافتراضات المسبقة هي كونها مضمرة وغير مصرح بها في اللفظ، يوصلها المتكلم ويدركها السامع اعتمادا على معرفتها السابقة بها، وتتوقف صحة الكلام وموفقيته عليها، ولا يمكن نفي الافتراض المسبق بنفي الكلام، لأنه سابق عليه وغير متولد منه »[1]، ولانعرف مفهوما أصوليا هو أقرب إلى سمات الافتراض المسبق، من مفهوم " دلالة الاقتضاء " يكفينا أن نلقي نظرة إلى تعريفه لإدراك ذلك التقارب»[2]، وقد عرفت دلالة الاقتضاء بأنها « ما كان المدلول فيها مضمرا إما لضرورة صدق المتكلم... أو لصحة وقوع الملفوظ به عقلا، أو شرعا »، يضيف " المظفر " إلى هذا التعريف قائلا، هي أن تكون الدلالة مقصودة للمتكلم بحسب العرف، ويتوقف صدق الكلام عليها أو صحته عقلا، أو شرعا، أو لغة، أو عادة عليها، نستنتج من هذين التعريفين وما شابههما من تعريفات أن دلالة الاقتضاء »[3]، هي من الدلالات المضمرة غير المصرح بها، والتي لا تستفاد بشكل مباشر من التركيب البينوي للألفاظ وهذه أولى السمات المشتركة بينها وبين الافتراض المسبق، فقد تقدم أن فلاسفة اللغة المعاصرين يعدونه أحد أنماط متضمنات القول أو الإضمارات التداولية، وهي دلالة قصدية ، أي تكون مقصودة للمتكلم وإن لم يصرح بها، وهذه السمة الثانية المشتركة بينها وبين مفهوم الافتراض المسبق التداولي، فالمثال الذي يذكر عادة للافتراض المسبق « أغلق النافذة » الذي يتضمن افتراض كون النافذة مفتوحة، لا شك في أن المتكلم قاصد لذلك الافتراض وملتفت إليه، لذلك طلب من المخاطب إغلاقها.

إن صدق الكلام وصحته متوقفان على تقديرها، أي من دون أن نقدر شيئا مناسبا سيكون الكلام كذبا وهذا عادة مختص بالجمل الخبرية، أو يكون غير صحيح من غير جهة صدقه وكذبه

---

[1]- فضاء ذياب غليم الحسناوي، **الأبعاد التداولية عند الأصوليين**، ص: 194.

[2]- نفسه، ص: 194.

[3]- نفسه، ص: 194-195.

وهذا يوجد عادة في الجمل الإنشائية وبعض الجمل الخبرية، وهذه من الخصائص واضحة الاشتراك بين الاقتضاء الأصولي، والافتراض التداولي، إذ تقدم أن الاخفاق في معرفة الافتراض المسبق يؤدي إلى الإخفاق في التواصل والإخفاق في إنجاز الأفعال الكلامية، لأن الافتراض المسبق مرتبط بشروط نجاح الفعل الكلامي وموفقيته، فمن قال: « أوصي لك بداري » يفترض أنه يملك دارا حتى ينجز فعل التوصية بنجاح، فإن لم يكن يملك دارا فإنه سيخفق في إنجاز الوصية، وتعتبر مقولته باطلة وغير صحيحة، نتيجة هذه الخصيصة للافتراض المسبق، أن الكلام يحتاج إلى تقدير أمور معينة ليقع صحيحا وموفقا وتقترب هذه الرؤيا بشكل كبير من قول الأصوليين[1].

إن دلالة الاقتضاء مما يتوقف عليها صدق الكلام وصحته، بل كانوا أدق وأكثر تفصيلا في هذه النقطة، إذ ميزوا بين أنواع صدق الكلام وصحته، التي يتوقف على دلالة الاقتضاء، فهي عقلية وشرعية ولغوية وعادية، أي ظهور الكلام في معنى بواسطة ما تقتضيه المناسبات العقلية أو العقلانية أو الشرعية، أو العرفية، أو اللغوية، بمعنى أن الكلام بنفسه، ويقطع النظر عن هذه المناسبات لا يقتضي الظهور في ذلك المعنى، لذا عد بعض الأصوليين دلالة الاقتضاء مع أختيها دلالة التنبيه ودلالة الإشارة من الدلالات السياقية.

[1]- فضاء ذياب غليم الحسناوي، **الأبعاد التداولية عند الأصوليين**، ص: 196.

الفصل الثاني

الأبعاد التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى "

1- أهم مؤلفات وجهود وأعمال محمد محمد علي يونس.

2- أهم الظواهر التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى "

توطئة:

بعد ما تناولنا في الفصل الأول التعريف ببعض المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بمفهوم الخطاب وتجليات التداولية فيه، سنحاول في هذا الفصل، الوقوف على الأبعاد التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى " لصاحبه محمد محمد علي يونس هذا الأخير الذي سنشرع في تقديم أهم أعماله وجهوده ومؤلفاته، بعد ذلك سنحاول الوقوف عند أهم الظواهر التداولية في كتاب "المعنى وظلال المعنى" ثم ننتقل إلى محطات التداولية في التراث العربي القديم (الأصولي) وتجذرات التداولية في هذا الأخير.

أولا: أهم أعمال وجهود ومؤلفات محمد محمد علي يونس

- **الاسم الكامل:** محمد محمد علي يونس ابراهيم أحمد القاسمي العيساوي الككلي.
- **العمل الحالي:** أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشارقة 1999م.
- **المؤهل:** دكتوراه في اللسانيات بجامعة إدنبره ببريطانيا 1997م.
- **أعماله:** قائم بأعمال رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشارقة من 2004م إلى يومنا هذا، كما سبق له أن درس بجامعة زايد وجامعة إدنبره وجامعة الفاتح بطرابلس.
- **مؤلفاته:**

✓ وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى (منشورات جامعة الفاتح بطرابلس 1993م).

✓ تصنيف المعنى، الموازنة بين ابن الحاجب وبول غرايس، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، مجلة 21، العدد 2، 2003م.

✓ أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلة 32، العدد 1، 2003م.

✓ تفريق القرافي بين الدلالة باللفظ ودلالة اللفظ دراسة براغماتية لنموذج من المنهج الدلالي الأصولي، مجلة مؤتة، جامعة مؤتة، الأردن، مجلة 18، العدد 8، 2003م.

- ✓ أزمة اللغة ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي، دراسة في علم اللغة الاجتماعي، مجلة جامعة أم القرى، السعودية، مجلة 17، العدد 29، مارس 2004م.
- ✓ القرينة وعلاقتها بالمعنى والمراد (مشترك مع الدكتور بن عيسى بطاهر)، مجلة التجديد، الجامعة الاسلامية بماليزيا، العدد 16 أغسطس 2004م.
- ✓ نظرية التخاطب والدلالة عند القرافي، مجلة التواصل اللساني، معهد المعلومات والمعالجة الآلية للغة العربية، الرباط، المغرب، مقبول للنشر.
- ✓ الاحالة وأثرها في دلالة النص وتماسكه، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المجلة 6، العدد 1، ليبيا 2004م.
- ✓ مدخل إلى اللسانيات، بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م.
- ✓ مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004م.
- ✓ في الكتابة والتعبير (كتاب مشترك)، جامعة الشارقة، 2006م.
- ✓ علم التخاطب الاسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، بيروت، دار المدار الاسلامي، 2006م.
- ✓ المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، ط2، بيروت، دار المدار الاسلامي، 2007م،
- ✓ الكفاية اللغوية والكفاية التخاطبية، العربية، جمعية حماية اللغة العربية بالشارقة، ط1، 2005م.
- ✓ المحامل الممكنة للأعداد، محاولة لصوغ ضوابط تأويلها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية الاجتماعية، مج5، ط2، يونيو 2008م.
- ✓ الميسر في فقه اللغة المطور، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008م.
- ✓ الكلمة والمصرف في العربية (مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل، مج10، ط2، مايو 2008م.

- **من المؤتمرات:**

✓ الأصول الأنطولوجية والابستمولوجية الموجهة لاتجاهات المدارس اللسانية في القرن العشرين.

✓ مؤتمر مناهج الدراسات اللغوية والأدبية، جدل التراث والحداثة، المنعقد بكلية الآداب بالجامعة الأردنية

✓ ندوة جمعية حماية اللغة العربية عن العربية والمعاصرة (تعقيب على موضوع اللغة العربية والتجارة الالكترونية، 22-10-2001م.

✓ أزمة اللغة ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي، مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة، بيروت، 2002م.

✓ عناصر التخاطب عند القرافي، مؤتمر اللغة العربية، أمام تحديات العولمة، بيروت، 16-04-2003م.

✓ الباطنية الجديدة وقراءة النص، مقاربة براغماتية، علي حرب نموذجا، لمؤتمر اللغة العربية في عالم متغير، جامعة الشارقة، 2005م.

✓ المعجم التاريخي، إسهام في منهج البحث، أنموذج جمع المادة، مؤتمر اتحاد المجامع العربية، جامعة الشارقة.

✓ أثر التصور السليم للنظامين الصرفي والنحوي في عملية التعلم، ملتقى اللغة العربية الأول، جامعة الشارقة، 2007م.

- **الجوائز العلمية الحائز عليها:**

✓ جائزة أفضل دكتوراه في الجامعات البريطانية، جائزة التميز في البحث العلمي لسنة 2005م/2004، من كلية الآداب والعلوم بجامعة الشارقة.

✓ جائزة الأداء المتميز لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الشارقة، 2006/2005م.

ثانيا: أهم الظواهر التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى "

- **علم التخاطب:**

« يقصد بالمفهوم التخاطبي conversational implicature كل ما يستنتج من قولة -ما- علاوة على النسبة الخارجية التي يشار إليها- بالاعتماد على أصول «التخاطب»، وليس بالرجوع إلى المعاني الوضعية، أو الاستنتاجات المنطقية، ويقوم مفهوم التخاطب على افتراض مفاده أن إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض، ومحكوم بما يعرف بأصول التعاون التي تقتضي أن كلا من المتكلم وسامعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح »[1]، ولقد تطور مفهوم علم التخاطب تطورا سريعا وأخذ ذلك أشكال مختلفة، والذي أسهم في تنوعها هو اختلاف خلفيات اللسان والمقال الأدبي ».[2]

« ولقد تعددت تعريفات علم التخاطب في كتب كثيرة حيث نجد: عند "موريس"1932 م، بأنه دراسة علاقة العلامات بمفسريها، ثم عمم هذا التعريف ليصبح علاقة العلامات بمستخدميها ثم اقترح "رودولف كارناب" بعد سنة من ذلك التاريخ أن يدعو علم التخاطب بأنه حقل البحوث التي تأخذ في اعتبارها نشاط الانسان الذي يتكلم أو يسمع العلامة اللغوية وحالته ومحيطه ».[3]

« كما يرى جاكبسون أن عملية التخاطب (التواصل) وظيفة، فالمخاطب تتولد عنه الوظيفة التعبيرية fonction Expressive والمخاطب تنتج عنه الوظيفة الافهامية والمقام يولد الوظيفة المرجعية وينتح عن الخطاب الوظيفة الشعرية أو الانشائية وعن الصلة أو قناة التخاطب تتولد وظيفة الانتباهية وتتولد عن وضع الخطاب الوظيفة المعجمية ».[4]

---

[1]- محمد محمد علي يونس، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م، ص: 48.

[2]- محمد محمد علي يونس، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى نحو بناء نظرية المسالك والغايات**، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان، وسط البلد، ط1، 2016م، ص: 05.

[3]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية**، دار المدار الاسلامي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 2007م، ص: 137.

[4]- تودورف، **الشعرية**، تر: شكري المبخوت، ورجاء بن سلامة، الدار البيضاء، المغرب، ص:16.

« وكذلك عرفه محمد محمد علي يونس بأنه دراسة استخدام اللغة وعلاقته ببنية اللغة وسياق الاجتماعي ».[1]

- **علم التخاطب عند الغربيين:**

أما في الدراسات الغربية فقد كان علم التخاطب هو المجال الذي يعنى بمثل هذا النوع من الدراسة، ولذا فإن من مهماته:

- ☒ تقديم اشتراطات النجاح لعملية القول وبيان الوجه الذي يمكن أن تكون مثل هذه العملية عنصرا أساسيا في سلسلة التفاعل course of interaction
- ☒ صياغة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكفل نجاح القولة ».[2]

فاشتراط نجاح القول من الأمور التي أكدها أوستن في كتاباته في شروط النجاح ان اتمام العمل اللاقولي الانشائي تحديدا لا يتوقف على القول في حد ذاته وهو يفرض بعض الشروط فإذا لم تتوفر تلك الشروط فإن العمل لا يتم حتى وان اعتبرنا القول المنجز صحيح وغير خاطئ لأن المشكل حسب أوستن يتمثل في اتمام العمل المنجز.

مثال: « لا يكفي أن يقول الرجل نعم أقبل هذه المرأة زوجا حتى يتحقق الزواج ».[3]

- **عناصر التخاطب:**

لا تكتمل عملية التخاطب إلا بحضور عناصر العملية التواصلية وهي المخاطب (المتكلم) والمخاطب (المتلقي)، الخطاب (الرسالة).

---

[1]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 137.

[2]- نفسه، ص: 138.

[3]- فيليب بلانشيه، **التداولية من أوستن إلى غوفمان**، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، اللاذقية، ط1، 2007م، ص: 78.

المخاطب (المتكلم) :

« يشرع المخاطب عادة في الحديث عندما يكون هناك مثير يحفزه إلى الكلام »[1]، فالمخاطب هنا هو السلطة الذي من خلاله تفتتح العملية التخاطبية أثناء الكلام بتوجيهه الكلام إلى المستمع أيا كان، « ولا يمكن كشف البعد السلطوي في الخطاب دون معرفة المخاطب و والمخاطب... وقد يستمد المخاطب سلطته من المؤسسة التي ينتمي إليها كالقاضي من المحكمة ...الخ »[2] فالمتكلم لا يستطيع أن يوصل خطابه إلى مخاطبه بشكل ناجح إلا إذا كان متكلما مبدعا يحسن استعمال الألفاظ ويجيد التنسيق بينها، ويراعي ظروف الخطاب أيضا، فالمخاطب يختار الكلمات المناسبة في المكان المناسب وفي الزمن المناسب لكي يكون هناك تواصله بينه وبين المتلقي، فالمعنى القوي يعبر عنه باللفظ القوي والعكس.

« لقد أولى محمد محمد علي يونس عناية كبيرة بالمخاطب إذ يعد منتجا للخطاب، وهذا يدور بتوافق مع اللسانيات التداولية والتي هي بدورها تولي أهمية قصوى بعناصر التخاطب، فيرى محمد محمد علي يونس في المتكلم يميل أحيانا إلى استخدام بعض الاشارات والايماءات المساعدة على إيضاح فكرته وإبلاغها إلى السامع »[3]، وتشمل تعبيرات الوجه، والاشارة اليدوية وايماءات الرأس ونحو ذلك من الحركات الجسمية المكملة لكلمات المتكلم »[4]، كما أن على المخاطب أن يراعي القواعد الصرفية والنحوية التي تواضع عليها المجتمع كي يكون خطابه ناجحا، فيحسن استعمال الألفاظ ويجيد التنسيق. ويؤكد ابن جني في نصوص أخرى ضرورة اختيار المتكلم للكلمات المتباعدة الأصوات مخرجا، ففي تقاربها ثقل غير مرغوب فيه من قبل المتكلم والمستمع في الوقت نفسه وهو ما يؤدي إلى التأثير في العملية التواصلية بينهما، كما يشرط في المتكلم معرفة قدرات وادارات المتلقي وطبيعة العلاقة القائمة بينهما، والعلاقة إما أن

---

[1]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 152.

[2]- محمد محمد علي يونس، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى نحو بناء نظرية المسالك والغايات**، مرجع سابق، ص: 62.

[3]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 160.

[4]- نفسه، ص: 164.

تكون علاقة أفقية أو تكون عمودية.

مثال: يقول الأستاذ لطلبته نلتقي في الحصة القادمة.

« يكون قد أنجز عملا أو ما يسمى بالفعل القولي هو انتهاء مدة الحصة، ويخضع المتكلم في اختياره عادة لمقاصده الإبلاغية، فيختار (ذهب) مثلا بدلا من (خرج) أو (قام) في نحو (ذهب خالد)، وهذا الاختيار لكي تتم عملية الإفادة »[1]، فكل هذا سيحقق إفادة ونجاح في العملية التواصلية وسيدرك المتلقي مدى المعنى الذي أراده المتكلم في خطابه.

إن الظروف المحيطة بالعملية التخاطبية تساهم بشكل كبير في فهم قصد المتكلم كما تساهم في إنجاح العملية التواصلية بين منتج الخطاب ومتلقي الخطاب، فالسياق له تأثير على الطريقة التي نفسر بها الجمل والمقصود بالسياق هنا هو الذي يشمل ملابسات الموقف وكل ما له تأثير في الحدث اللغوي، أو هو دراسة استخدام اللغة وعلاقته ببنية اللغة والسياق الاجتماعي.

- **من شروط المتكلم:**

يشرط في المتكلم معرفة قدرات وإرادات المستمع وطبيعة العلاقات القائمة بينهما، فيؤكد محمد محمد يونس علي على ضرورة خضوع المتكلم لهذه الشروط، فتبدو مهمة المخاطب بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة، ويخضع اختياره عادة لمقاصد الابلاغية فيختار.

مثال: ذهب يدل من الفعل خرج: أو قام، « في نحو ذهب خالد وهذا اختيار ضروري لتتم عملية الإفادة ».[2]

« وهذا الاختيار للمتكلم هو كفيل بالقيام بتركيب الرسالة الموجهة من المتكلم إلى المتلقي تركيبا سليما، كي تحدث إفادة ولا تتم هذه إلا من خلال حضور هذه الرسالة لسياق ومقام معين

[1]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص:152.

[2]- نفسه، ص: 152.

ومن شروط المتكلم حسب طه عبد الرحمان ذلك أن الحجة الموجهة تنطوي على طبقات من القصود (بمعنى النيات) وطبقات من المقاصد (بمعنى الأهداف) أما المقصود منها القصد إلى اخبار المستمع بحجة... الخ ».[1]

- **القصدية:**

« يذهب "سورل" إلى أن تكلم لغة ما هو تبني شكل من أشكال لسلوم محكوم بقواعد، وهذه القواعد على درجة عالية من التعقيد، ومعنى هذا أن استعمال اللغة أو التكلم سلوك معقد مقصود »[2]، كل ما تعرف المخاطب على قصد المتكلم له يستطيع التعرف على الفعل اللغوي المنجز، ويكون خطاب ذات أهمية وبطريقة ناجحة.

مثال: لو قال متكلم لآخر: « هناك خطر يحدق بك، فقد يكون القصد من كلامه هذا الإخبار أو التنبيه أو السخرية »[3]، كما بين محمد محمد علي يونس في كتابه المعنى وظلال المعنى أن المتلقي لا يمكن استعابه لكلام المخاطب دون أن يدرك:

- ✓ مقصد السياقي.
- ✓ وغرضه البلاغي.
- ✓ وغايته الاجتماعية ».[4]

فلا يمكن تجاوز مراد المخاطب الذي هو الغاية الحقيقية لكل عمليات التخاطب، فإلغاء مقصد المتكلم من المحادثة يعني إلغاء الإفادة ونجاح المحادثة بين الطرفين (المتكلم والمتلقي)، ويحلل "عبد القاهر الجرجاني" المعاني والمقاصد المترسخة عن ظاهرة التعيين

---

[1]- طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1998م، ص: 259.

[2]- أبو بكر العزاوي، **اللغة والحجاج**، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص: 120.

[3]- نفسه، ص: 120.

[4]- محمد محمد علي يونس، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى**، ص: 07.

في بعض التراكيب الاسنادية، فيقرر من الأغراض التعيين وأحواله المختلفة أنك تقول:

- زيد منطلق وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، يكون لك في كل حالة من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي... واعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقه، كان لا من زيد ولا من عمره، فأنت تفيد ذلك ابتداء، « وإذا قلت زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان من زيد وإما من زيد وإما من عمر فأنت تعلمه أنه كان زيد دون غيره »[1]، « فعندما سئل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في طريقه إلى بدر ممن أنتما ؟ أجاب نحن من ماء، فهم من قبيلة اسمها (ماء) وهو غير مراد النبي صلى الله عليه وسلم لأن مقصوده أن أصله يرجع إلى ماء ».[2]

« وجاء به "الجرجاني" في مقاصد التقديم والتأخير والأغراض التي يرجوها المتكلم منها هو في الواقع ما كان قد أشار إليه من قبل حينما تحدث في باب الفاعل الذي يتعدى إلى مفعول، فأرسل اشارة تحليلية تبنى على أبعاد مقاصدية قال، وذلك قولك ضرب عبد الله زيدا، وإذ قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ».[3]

أمثلة:

- ظننت محمد قائما، إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.
- محمد ظننت قائما، إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالد قائم لا محمد، فتقدم محمد لإزالة الوهم.
- محمد ظننت قائما، إذا كان المخاطب يظن خالد قائما فقدمت محمد قائما لإزالة الظن للشخص ووصفه للإفادة والاهتمام نقول هذه الجملة إذا بنيت كلامك فالأعمال

[1]- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص: 200.

[2]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص:65.

[3]- مسعود صحراوي، مرجع سابق، ص: 200.

والالقاء بالمقام ومقاصد المتكلم واحتياجات المخاطب .

- **مقتضى الحال:**

« لقد قامت البلاغة العربية على فكرة جوهرية حالها حال التداولية اليوم هي موافقة الكلام لمقتضى الحال إلى درجة أن الكلام إذا وافق القاعدة فهو بليغ لأنه يكون قد أفاد المتلقي كما وقفوا على مصطلح الحال فعرفه سعد الدين التيتازاني « والحال هو الأمر الداعي للمتكلم »[1]، حيث أن في هذا الجانب يرى محمد محمد علي يونس، أن المتكلم يقوم بتقديرات يحقق غرض عملية التخاطب فتكون رسالته مطابقة لمقتضى الحال، « **مثال:** عندما يقول سيد لخادمه " الجو بارد هنا " قد يقصد بذلك - في ظل اشتراطات معينة أن يطلب اغفال النافذة بطريقة غير مباشرة »[2]، وكأن ينزل العالم بالخبر منزلة الجاهل به فيخبر العاثر في وضح النهار أن الشمس طالعة توبيخا له.

« ومن العبارات الشاذة التي يعتبرها النحاة نحويا راجع إلى اعتبارات التخاطب « خرق الثوب المسمار » فالمتكلمين يفهمونها بحكم كفايتهم التخاطبية التي بمقتضاها يتوصلون إلى استنتاج أن الثوب هو المخروق، مع أن القاعدة النحوية تقتضي بأن يكون الثوب فاعلا لا مفعولا ».[3]

- **الإفادة:**

« إن من المسائل التي روعي فيها المخاطب قصد الإفادة مسألة التقديم والتأخير، وذلك المسند إلية على المسند وبينما السكاكي بعد أن ذكر مجموعة من الاعتبارات ، ومنها تشويق

---

[1]- سليم حمدان، **جسور المعرفة، قوانين الخطاب في التراث البلاغي العربي، مقاربة تداولية**، المجلد04، العدد: 03، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 24.

[2]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 149.

[3]- نفسه، ص: 150.

السامع حتى يتمكن الخبر في ذهنه بقوله «لأن في تقديمه تشويقا للسامع على الخبر ليتمكن في ذهنه إذ أورده ...كما لو إذ قلت... خبر مقدمك سرني ،الذي سرني جزء مقدمك ».[1]

ومما يذكر أيضا في إطار نظرية « أن العنصر اللغوي إذا كان وجوده غير محدد تماما بسياق ما فإن له معنا في ذلك السياق مثال: - انتقل خالد إلى بيته الجديد، « حيث يمكن أن توجد كل كلمة من كلمات السابقة في السياقات ، وهو ما يوجب أن لها معنى في هذا السياق »[2]، فتبدو مهمة المخاطب بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة ... فيخضع اختياره عادة لمقاصد الإبلاغية فيختار (ذهب) بدل (خرج) أو (قام) وهذا الاختيار ضروري لكي تتم عملية الافادة ».[3]

- **المخاطب (المتلقي):**

لقد اعتمد محمد محمد علي يونس في كتابه " المعنى وظلال المعنى " بدور المخاطب في وظيفة التي يقوم بها عند تلقيه الخطاب، وهو دور إيجابي من حيث كونه مكملا لعملية التركيب التي يقوم بها المتكلم، وكذلك ابن جني يبين مدى دور المخاطب في نجاح العملية التواصلية بمدى امتلاكه لبعض الكفايات، منها الحضور الفعلي أثناء تلقيه للخطاب، والاصغاء الجيد للمخاطب...الخ، « فالمخاطب (المستمع) يتعامل مع الخطاب (الرسالة) بطريقته الخاصة (ثقافته الاجتماعية) التي ينفرد بها عن غيره »[4]، فتختلف الثقافات من مجتمع إلى آخر كل حسب معتقداته وهذه تساهم في ترجمة المتلقي الرسالة التي يتلقاها من المتكلم أثناء المحادثة، وهو ما يعطي لفهمه صيغة موضوعية إلى حد ما.

وهذا ما أرست دعائمه أيضا اللسانيات التداولية، حيث أن الموقف الكلامي يستوجب

---

[1]- سليم حمدان، **جسور المعرفة**، ص: 25.

[2]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 153.

[3]- نفسه، ص: 153.

[4]- نفسه، ص: 155.

حضور المخاطب (المرسل إليه) في ذهن المخاطب (المرسل) حضور عينيا وذهنيا، « حيث يقوم دماغ المخاطب بتفسير علامات ركونا إلى مفهوم الكفاية اللغوية الذي يقضي بأن تكون العلامات مفهومة لكلا المتخاطبين باعتبارهما ينتميان إلى البيئة اللغوية نفسها ».[1]

- **الخطاب (الرسالة):**

« الخطاب في نظر محمد محمد علي هو النص اللغوي بعد استعماله وهو الغرض الابلاغي من المخاطب إلى المخاطب »[2]، أما في تراثنا قد عرف الخطاب (الرسالة) بأنه "توجيه الكلام نحو الغير للإفهام[3]"، أي أنه ينطبق على كل كلام يوجهه المتكلم لآخر يقصد إفهامه أمر ما، فيكون هذا الخطاب مقصود موجه إلى عاقل مصغ لكلام الغير، ويكون بعبارات متواضع عليها، فما كان غير هذا فلا يعد خطابا.

إذا ما نستخلصه من هذا الطرح، أن الخطاب ينبغي أن يكون مرتبط بحصول فائدة، أي يكون له غرض معين، وهو طرح يتقاطع مع وظيفة الخطاب في اللسانيات الوظيفية التداولية.

- **اللغة:**

- تعريفها:

« لقد حاول الإنسان منذ أقدم، العصور أن يتصل بما حوله من أبناء جنسه، واتخذ وسائل عديدة لتحقيق ذلك ولعل أهم تلك الوسائل ما يعرف باللغة، تلك الوسيلة التي نستخدمها في حياتنا اليومية للاتصال بأفراد مجتمعنا، ولا نكاد نشعر بصعوبة في استخدامها، غير أننا نحاول، إلى حد ما في الإدراك ومعرفة طبيعتها وطرائق تحليلها، وأول ما يلفت الانتباه في هذا الشأن صعوبة تحديدها، أهي مقصورة على ما يتجسد في تلك الأحاديث المتبادلة بيننا، كتابة ومشافهة، أم أنها

[1]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 145.

[2]- نفسه، ص: 157.

[3]- محمد محمد علي يونس، **تحليل الخطاب وتجاوز المعنى**، ص: 16.

تشمل أنواع أخرى، فاللغة في مفهومها العام عند محمد محمد علي يونس « هي ملكة أصلها فردي، في حين أن اللغة المعينة كالعربية والفرنسية هي نتاج اجتماعي لتلك اللغة الملكة »[1]، أما التعريف الثاني للغة فهو يتمثل في « فهي نظام من علامات وصيغ وقواعد، ينتقل من جيل إلى جيل، وليس له تحقق فعلي لأن الناس لا يتكلمون القواعد وإنما يتكلمون وفقا لها وأقرب شيء إليها أنها تشبه السمفونية على حيث نسبية الكلام العزف على الدلالات ».[2]

- **خصائص اللغة:**

- **كونها علامات:**

يمكن أن نشير هنا إلى مفهوم العلامة عند " أندري مارتيني " الذي استخدمها بمعنى قريب، حيث يرى بأن جمل مثل (أحس بألم في رأسي) تعد علامة لغوية، وكذلك جزءا من هذه القولة إذا كان يحمل معنى ويذهب إلى أن كل علامة لغوية تحوي مدلولا أي معناها أو قيمتها، « وهو تظهر العلامة بواسطته ويشير إلى أن كلمة علامة في الاستخدام الشائع تقتصر على الدال فقط »[3]، وقد يقول قائل: إن مفهوم العلامة مركبة هذا يتعارض مع بعض الظواهر والقضايا اللغوية كالاشتراك اللفظي، والاشتراك القواعدي، واستعمال ألفاظ مختلفة لمعنى واحد لاختلاف اللغات... الخ.

- علاقة الدال بما تحيل إليه، في الخارج

- علاقة العلامة بغيرها من العلامات.

-علاقة العلامة بمستخدمها والسياق المستخدمة فيه ».[4]

---

[1]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، ص: 27.

[2]- محمد محمد حسن عبد العزيز، **سوسير رائد علم اللغة الحديث**، دط، القاهرة، دار الفكر العربي، 1989م، ص: 20.

[3]- محمد محمد علي يونس، **المعنى وظلال المعنى**، مرجع سابق، ص: 37.

[4]- نفسه، ص: 38.

« إن التصور التداولي للغة نجده عند فلاسفة اللغة العادية أمثال " أوستن " و " سورل" و " غرايس " ونجده في نظرية الأفعال اللغوية بشكل خاص، يرفض أن تكون اللغة مجرد وسيلة لتمثيل الواقع أو الذهن، إنها جهاز يمكن من إنجاز أفعال من نمط معين: الأمر، الوعد، والنهي والاستفهام والنصح والشكر والتهنئة والانذار والوعد والوعيد والتطابق والتعميم والتعجب والتهدين وغيرها من الأفعال الكلامية العديدة والمتنوعة »[1]، فعند محاولة الناس التعبير عن أنفسهم فأنهم لا يستعملون ألفاظ تحوي بنى نحوية وكلمات نقاط، وإنما ينجزون أفعالا عبر هذه الألفاظ فإذا كنت تعمل في مكان يكون للمدير فيصدر كثير من السلطة، فإن قول المدير للتعبير في (1) يفوق الجملة الخبرية (1) أنت مطرود »[2]، فيستعمل هذا اللفظ في جملة (1) من قبل المدير لإنهاء وظيفتك وتختلف هذه الأفعال المنجز حسب ما يريده الشخص قد تكون الاشعار والشكر والتعبير والدهشة مثال: أنت رائع بالفعل.

[1]- أبو بكر العزاوي، **اللغة والحجاج**، مرجع سابق، ص: 116.

[2]- جورج بول، **التداولية**، مرجع سابق، ص: 81.


خاتمة

خاتمة

إن الدرس التداولي في التراث العربي جزء لا يتجزأ من المنظومة الفكرية التي قطعتها الممارسات النقدية العربية من خلال دراسة اللغة ورصد خصائصها ومن ثم فقد ارتبطت التداولية بالتراث العربي القديم، حيث اشتغل ببحثها عدد كبير من العلماء الذين أسسوا هذه الظاهرة وعمقوا البحث فيها.

ويمكننا القول بأن الدراسات التداولية في التراث العربي قدمت أفكارا مهمة، لاسيما ذلك الارتباط التداولي بين أسلوب التخاطب ومعناه ووظيفته، وقد تمكنا من خلال تحليلنا التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

- **أولا:** ركزت التداولية كامل جهودها على دراسة الجانب الإتصالي للغة.
- **ثانيا:** يعتبر الفعل الكلامي أبرز المفاهيم التداولية وتعتبر نظرية الأفعال الكلامية الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية.
- **ثالثا:** جاء بنظرية أفعال الكلامية الفيلسوف المعاصر " أوستن " وطورها تلميذه الفيلسوف " سيرل "
- **رابعا:** تخترق التداولية جملة من العلوم الإنسانية وتشير إلى تقاطع العديد من التيارات التي تشترك في العديد من الأفكار.
- **خامسا:** تنوع مصادر استمداد الدرس التداولي المعاصر حيث أن لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه.
- **سادسا:** تكمن المقاربات بين الدرس العربي الأصولي القديم وبين التداولية المعاصرة، في كل من الإنشاء والخبر عند الأصوليين وما يقابلها عند التداوليين " أفعال الكلام "
- **سابعا:** إن ما يقابل الافتراض المسبق التداولي عند الأصوليين هو دلالة الاقتضاء.
- **ثامنا:** لقد وضح محمد محمد علي يونس، في كتابه المعنى وظلال المعنى، الأركان الضرورية لإنتاج الكلام وهذه الأركان تكمن في (المخاطب، والمخاطب، والخطاب) التي بدورها تساهم في عملية التخاطب.

- **تاسعا:** في التراث العربي ملامح للتفكير التداولي، ولا سيما ظاهرة الأفعال الكلامية التي تندرج ضمن نظرية الخبر والإنشاء.
- **عاشرا:** إن التداولية بحر واسع يحوي مواضيع عدة يصلح كل منها بأن يكون موضوع للبحث والتحليل، مثل موضوع " الاستلزام الحوار " و " أفعال الكلام " وما إلى ذلك من مجالات البحث التداولي.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلا أنه من الضروري العودة إلى التراث العربي القديم (الأصولي) الذي تطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاتجاه التداولي.

وفي الأخير نسأل الله أن يسدد خطانا ويصحح نوايانا ويزكي أعمالنا ويهدينا سبيل الرشاد والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله و أصحابه الطيبين الطاهرين.


قائمة المصادر
والمراجع

- **أولا: القرآن الكريم.**
- **ثانيا: المعاجم.**

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 2، دار الجيل، ط2، 1991م.
2. ابن منظور، لسان العرب، مج2، دار الجيل، بيروت، 1988م.
3. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 1998م.
4. أبي نظر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مج4، دار الملايين، ط1، 2004م.
5. إيميل يعقوب، قاموس المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
6. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، جمهورية مصر العربية، 2004م.
7. محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، ط2 دت.
8. يحي الجيلالي وآخرون، القاموس الجديد الألباني، (عربي، عربي)، ط 12، تونس، مطبع توب، 2003م

- **ثالثا: قائمة المصادر والمراجع.**

1. ابراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأدبي، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999م.
2. أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
3. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، مطبعة الكرامة، دط، الرباط، 2001م.

4. أحمد المديني، في أصول الخطاب النقدي الجديد، دار شؤون الثقافة العامة، بغداد، دط، 1999م.

5. أدواري العياشي، الاستلزام الحواري، في التداول اللساني، من الوعي بخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011م.

6. إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار بن حزم، للطباعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

7. أنطون نعمة وآخرون، المنجد في اللغة المعاصرة، ط 1، لبنان، بيروت، دار النشر، 2000م.

8. جواد حاتم، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م.

9. حافظ إسماعيلي علوي، تداوليات استعمال اللغة، ط2، اربد، الأردن، 2014م.

10. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، العلمة، الجزائر، 2009م.

11. سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1997م.

12. صابر حباشة، التداولية والحجاج، مداخل ونصوص، صفحات للدراسات والنشر، سورية، دمشق، 2008م.

13. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1998م.

14. طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، دت.

15. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، (مقاربة لغوية تداولية) دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.

16. عمار أبو رغيف، الأسس العقلية، دراسة في المنطقيات العقلية للبحث في علم أصول الفقه، ج1، دار الفقه للطباعة والنشر، ط1، 2004م.
17. فضاء ذياب غليم الحسناوي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مدرسة النجف الحديثة انموذجا، مركز الحضارة للتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط1، 2016م.
18. محمد الباردي، إنشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2000م.
19. محمد كاظم الخرساني، كفاية الأصول، ج 1، تح: عباس علي الزراعي السبزواري، مؤسسة النشر الاسلامية التابعة لجامعة المدرسين بقم، ط4، 2005م.
20. محمد محمد حسن عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1989م.
21. محمد محمد علي يونس، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الاسلامي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 2007م.
22. محمد محمد علي يونس، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، نحو بناء نظرية المسالك والغايات، دار الكنوز للنشر والتوزيع، عمان، وسط البلد، ط1، 2016م.
23. محمد محمد علي يونس، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م.
24. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002م.
25. محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية، (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط1، 2012م.
26. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.

27. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجر، إيران، قم، ط2، 1984م.

28. المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (إعراب، معان، قراءات)، تر: محمد الدين الفتيح، ج 6، (من أول سورة الذاريات إلى آخر سورة الناس)، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 1، المملكة العربية السعودية، بالمدينة المنورة، 2002م.

29. نرجس باديس، المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، 2009م.

30. نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، مبادئ وإجراءات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009م.

31. نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج 2، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1997م.

32. هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي، speech Act Theoryبين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الاسلامي، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2007م.

33. يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي، الاستراتيجية والإجراء، عالم الكتب الحديثة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، صيدلي، ط1، 2007م.

- **رابعا: المصادر والمراجع المترجمة.**

1. آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

2. أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، تر: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، 1991م.

3. تودورف، الشعرية، تر: شكري المبخوت، رجاء بن سلامة، الدار البيضاء، المغرب، دط، دت.

4. جورج يول، التداولية، تر: قصي العنابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، دت.

5. جيران جينيت، خطابة الحكاية، تر: محمد معتصم وآخرون، منشورات الاختلاف، ط3، 2003م.

6. دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2008م.

7. فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار الكتب للطباعة، بيت الموصل، بغداد، العراق، 1986م.

8. فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط1، 2007م.

9. ميشال فوكو، نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1984م.

- **خامسا:الرسائل والأطروحات.**

1. لمين جمعي، تداولية الخطاب اللغوي عند علماء الأصول، دراسة وظيفية في آليات فهم النصوص، (من الوضع والاستعمال إلى الحمل والتفسير)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص نحو وظيفي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، السنة الجامعية: 2017-2018م.

2. منصف الدقاشي، علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص لغة وأدب عربي، فرع النقد الأدبي المعاصر، جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، 11-06-2014م.

- **سادسا:المجلات.**

1. سليم حمدان، جسور المعرفة، قوانين الخطاب في التراث البلاغي العربي، (مقاربة تداولية)، المجلة 4، العدد 3، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

2. عبد الحميد المؤتة، للبحوث والدراسات، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، المجلة 16، العدد 2، قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2001.


فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة .....أ

مدخل: التداولية: (المفهوم، الأصول، التطور، مجالات البحث)

أولا: مفهوم التداولية 08

ثانيا: الأصول الفلسفية للسانيات التداولية.....12

ثالثا: مباحث الدرس التداولي.....18

رابعا: علاقة التداولية بالعلوم الأخرى.....25

الفصل الأول: مفهوم الخطاب الأصولي وتجليات التداولية فيه

أولا: مفهوم الخطاب.....28

ثانيا: أهم مميزات وقوانين الخطاب.....32

ثالثا: المقصود بالخطاب الأصولي.....36

رابعا: ملامح التفكير التداولي في الخطاب الأصولي.....39

الفصل الثاني: الأبعاد التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى "

أولا: أهم أعمال وجهود ومؤلفات محمد محمد علي يونس.....49

ثانيا: أهم الظواهر التداولية في كتاب " المعنى وظلال المعنى.....52

خاتمة.....63

قائمة المصادر والمراجع.....66

فهرس الموضوعات.....72